الأمم المتحدة S/PV.5824

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٢٤**

الثلاثاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد الطلحي	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لي لوونغ منه
	كرواتيا	السيدة ملادينيو
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2008/31)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-21367 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2008/31)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، إسرائيل، باكستان، الجمهورية العربية السورية، سلوفينيا، كوبا، لبنان، مصر، المملكة العربية السعودية، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتَّبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في هذا البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق، وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كوهين (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى السالفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2008/32، ونصُّها كما يلي:

”أتشرّف بأن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقاً لممارسته السابقة، أن يوجِّه الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستُعقد يوم الثلاثاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.“

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لين باسكو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ من ممثل الجماهيرية العربية الليبية ، يطلب فيها توجيه دعوة، وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد يحيي المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ما لم أسمع اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد يحيي المحمصاني، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد المحمصاني إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

يبدأ الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/31، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة.

يستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطة إعلامية من السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): تصاعدت حدة الأزمة في قطاع غزة وجنوب إسرائيل بشكل مثير منذ يوم الثلاثاء الماضي، الموافق ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقد تمثل التمهيد لهذا التصاعد في الهجمات اليومية بالصواريخ وقذائف الهاون ضد المناطق السكانية المدنية الإسرائيلية، التي تقوم بها مختلف جماعات الميليشيات العاملة من قطاع غزة، وفي الهجمات العسكرية التي تشنها قوات الدفاع الإسرائيلية النظامية على غزة وداخلها. وهناك أيضا القيود الإسرائيلية المحكمة على المعابر المؤدية إلى غزة بهدف وقف إطلاق الصواريخ.

وقد دخلت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى قطاع غزة يوم الثلاثاء الموافق ١٥ كانون الثاني/يناير، واشتبكت مع ميليشيات حماس في معركة عنيفة، اشتملت على عمليات جوية وأخرى بالدبابات قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية. وأعلنت حماس مسؤوليتها عن هجمات القناصة والهجمات بالصواريخ على إسرائيل.

ومنذ ذلك الحين، أطلقت الميليشيات ما يزيد على ١٥٠ من الصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل، مما تسبب في إصابة ١١ إسرائيليا، وقتل مواطن من إكوادور برصاص القناصة في كيبوتز داخل إسرائيل.

وقُتل ٤٢ فلسطينيا وأصيب ١١٧ آخرون بواسطة قوات الدفاع الإسرائيلية، التي شنت ٨ توغلات أرضية، و ١٥ ضربة جوية، وأطلقت ١٠ صواريخ أرض – أرض في الأسبوع الماضي. ومن بين القتلى مدنيون فلسطينيون قُتلوا في معارك أرضية دارت بين قوات الدفاع الإسرائيلية والميليشيات، وفي الضربات الجوية الإسرائيلية، وفي عمليات القتل المستهدفة.

وهناك تخفيف ملحوظ في أعمال العنف في الأيام القليلة الماضية، صاحبه مستوى أكثر انخفاضا في معدل إطلاق الصواريخ وتوغلات قوات الدفاع الإسرائيلية. ومنذ شروق أول ضوء من صباح اليوم وحتى الساعة الثانية من بعد الظهر بالتوقيت المحلي، هبط صاروخ على أرض فضاء كما أُطلقت ثلاث قذائف هاون؛ ولم تحدث توغلات أو عمليات من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية. ومع ذلك لا يزال الوضع هشا للغاية.

وأعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء سفك الدماء، ودعا إلى الوقف الفوري لأعمال العنف. وأكد على مسؤولية جميع الأطراف عن التمسك بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وعدم تعريض حياة المدنيين للخطر.

ومن غير المقبول تماما الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون ضد تجمعات السكان المدنيين ونقاط العبور. وقمنا بإدانة ذلك، وسنظل ندينه دون تحفظ. إن هذه الهجمات تثير الرعب في المجتمعات المحلية الإسرائيلية قرب غزة، ولا سيما في بلدة سدروت. كما أنها تعرض حياة العاملين في المجال الإنساني للخطر في نقاط العبور. وشُنت

هجمات منتظمة قبل فك الارتباط الإسرائيلي بوقت طويل، تسببت في حدوث خسائر بين المدنيين وأضرار، وعمليات إغلاق للمدارس، ومستويات عالية من الاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمة. ويعيش ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ إسرائيلي في مدى إطلاق صواريخ القسام العادية.

ويزيد من قلقنا استمرار احتجاز غيلات شاليت، العريف بقوات الدفاع الإسرائيلية، في غزة واستمرار رفض حماس السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارته، بما يخالف أحكام القانون الإنساني الدولي. ولا يزال يساورنا القلق إزاء الادعاءات بتهريب أسلحة ومعدات عسكرية إلى غزة.

وندعو بالمثل إسرائيل وقواتها المسلحة إلى التقيد الصارم بأحكام القانون الإنساني الدولي. ويجب أن أذكر بكل تأكيد أنه تقع على عاتق الاحتلال الإسرائيلي – بما في ذلك ما يتعلق بغزة – التزامات واضحة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

إننا ندرك الشواغل الأمنية لإسرائيل. ونشير أيضا إلى أن إسرائيل تؤكد أنها حين تستخدم القوة العسكرية فإنها لا تستهدف المدنيين، وتدّعي أنها تأخذ حذرها لتفادي وقوع خسائر بين المدنيين. ومع ذلك، فإن إسرائيل ملزمة بعدم اتخاذ تدابير غير متناسبة أو تعرّض حياة المدنيين للخطر، ويجب عليها أن تجري بكل دقة التحقيق في الحوادث التي تؤدي إلى وقوع خسائر بين المدنيين، وأن تكفل تحقيق المساءلة الكافية. كما أود أن أعيد التأكيد على أن الموقف المبدئي للأمم المتحدة المعارض لعمليات القتل خارج نطاق القانون قد أضيف إليه التواتر الذي تُنفذ به تلك العمليات في المناطق المدنية المكتظة بالسكان. ولهذا دعا الأمين العام إسرائيل مرارا إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

لا تزال المعابر المؤدية إلى غزة مغلقة معظم الوقت منذ أن تولت حماس زمام الأمور في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، باستثناء ما يتعلق بالواردات اللازمة للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الدنيا. ومقارنة بالوضع المتفاقم في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، انخفضت الواردات إلى غزة بنسبة ٧٧ في المائة، وانخفضت الصادرات من غزة بنسبة ٩٨ في المائة. ولا يستطيع معظم الفلسطينيين مغادرة غزة؛ وهناك بعض الاستثناءات بالنسبة لبعض الطلاب والعاملين في المجال الإنساني، وبعض – وليس كل – الحالات التي تحتاج إلى الرعاية الطبية.

وقد جُمدت مشاريع البناء الكبيرة التي تنفذها الأمم المتحدة، والتي يمكن أن توفر العمالة والإسكان لسكان غزة، بمن فيهم المشردون جراء العمليات السابقة التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية، وذلك لعدم توفر مواد البناء. وفي الوقت الذي أصبحت فيه الإجراءات الأمنية التي تتبعها الأمم المتحدة ذات أهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى، تُرفض الطلبات التي تتقدم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لاستيراد حتى النوافذ الواقية من الرصاص لحماية مكاتبها في غزة.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، زادت إسرائيل من كميات الوقود المسموح بدخولها إلى غزة وفقا لالتماس رُفع أمام المحكمة الإسرائيلية العليا. ومع ذلك قامت إسرائيل، في ١٨ كانون الثاني/يناير عندما تزايد إطلاق الصواريخ، بفرض إغلاق شامل على قطاع غزة، وأوقفت استيراد الوقود والأغذية والأصناف الطبية والغوثية. وفي مساء يوم الأحد توقفت محطة الكهرباء في غزة، التي تمد مدينة غزة والمخيمات الوسطى بالكهرباء، مسببة انقطاع التيار الكهربائي في كل المناطق في غزة، فيما عدا رفح، لمدة ٨ ساعات إلى ١٢ ساعة يوميا. ولا يتوفر لحوالي ٤٠ في المائة من السكان الحصول المنتظم على المياه الجارية.

وأغلقت ٥٠ في المائة من المخابز أبوابها بسبب عدم توفر الكهرباء والنقص في امدادات الدقيق والحبوب. وتعمل المستشفيات بالمولدات الكهربائية، وقصرت اثنتان أنشطتهما على خدمات وحدات العناية المركزة فقط. وتم ضخ ٣٠ مليون لتر من مياه المجارير غير المعالجة في البحر الأبيض المتوسط بسبب تعطّل معدات ضخ المجاري.

وفي وقت سابق من اليوم، قامت قوات الأمن المصرية بتفريق متظاهرين فلسطينيين حاولوا فتح معبر رفح الحدودي بالقوة، وقد أبلغ عن وقوع إصابات.

وتشارك الأمم المتحدة بنشاط، عن طريق تدخلات من جانب الأمين العام، والمنسق الخاص للأمم المتحدة، روبرت سيري، والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كارين كونينغ أبو زياد، في السعي من أجل التخفيف بصورة عاجلة من الإغلاق الشامل المفروض على غزة.

واليوم، أعادت إسرائيل فتح معبرين أمام دخول الوقود وتسليم الإمدادات الإنسانية بواسطة المنظمات الدولية. ولم يتضح حتى الآن إن كان سيستمر فتح المعبرين. ونحث إسرائيل بقوة على أن تسمح، كحد أدنى، بإيصال الوقود والاحتياجات الأساسية بشكل منتظم دون عوائق. وسيتم اليوم تسليم حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ لتر من الوقود المستعمل في الصناعة، والهدف المطلوب هو ٢,٢ مليون لتر في الأسبوع لاستخدام المستشفيات والمركبات الصناعية وعمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومحطة الكهرباء. واستأنفت المحطة عملياتها في الساعة ١١/٣٠ من صباح اليوم بالتوقيت المحلي.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أشدد على أن الوضع الإنساني ما زال هشا للغاية. إن توفير ٢,٢ مليون لتر من الوقود سيعيد فقط الإمداد بالكهرباء إلى ما كان عليه في أوائل كانون الثاني/يناير. وقد يعني ذلك انقطاع التيار الكهربائي لمدة ٨ إلى ١٠ ساعات يوميا في وسط منطقة غزة، ومرة كل يومين في الأجزاء الأخرى من القطاع. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال دخول البترين إلى غزة غير مسموح مما تسبب في إغلاق محطات البترول على نطاق واسع. وما لم يسمح بدخول الإمدادات سيُستنفذ مخزون برنامج الأغذية العالمي، الذي يعتمد على البترين، بحلول صباح يوم الثلاثاء.

وما زال غير مسموح بدخول الإمدادات الإنسانية التجارية المطلوبة للوفاء بإجمالي الاحتياجات الإنسانية لغزة. وفي كانون الأول/ديسمبر، لم تُستوف سوى بنسبة ٤٣,٥ في المائة من الاحتياجات المستوردة من الأغذية التجارية الأساسية. ويتحتم السماح بدخول المساعدة الإنسانية التجارية والدولية على السواء إلى غزة.

وكما ذكر الأمين العام في أيلول/سبتمبر الماضي حينما قررت الحكومة الإسرائيلية تكثيف تدابيرها للإغلاق، فإن على إسرائيل أن تعيد النظر في سياسة الضغط على السكان المدنيين في غزة بسبب الأعمال غير المقبولة لأعضاء المليشيات وأن توقف هذه السياسة. وأود أن أذكر بأن العقوبات الجماعية محظورة بموجب القانون الدولي. وفي ذلك السياق، أغتنم هذه الفرصة لأكرر الدعم القوي للأمين العام لخطة رئيس السلطة الفلسطينية عباس ورئيس الوزراء فياض بأن تقوم السلطة بتشغيل المعابر إلى غزة، وخاصة معبر كارني. وينبغي أن يشكل التنفيذ المبكر لتلك المبادرة أولوية من أجل فائدة السكان المدنيين في غزة.

كما أن الحوادث التي وقعت الأسبوع الماضي أبرزت الاحتمال الدائم أن تقوّض عملية أنابوليس جراء تدهور الحالة على أرض الواقع، وخاصة، استمرار الأزمة في

غزة. وقبل فترة لا تتجاوز أسبوعين، بدأ الطرفان مفاوضات بشأن المسائل الأساسية، وقام الرئيس بوش بزيارة للمنطقة للتأكيد على التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى معاهدة للسلام في عام ٢٠٠٨ وبتنفيذ المرحلة الأولى من خريطة الطريق. وممثلو المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي بأسره يشاركون بشكل كامل في ذلك المسعى في عام ينبغي أن يكون عاما للأمل والفرصة بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين. ويبدو أن إدارة الأزمة واحتواءها في غزة سيشكلان الحد الأدنى المطلوب إذا أريد أن تتاح للعملية فرصة للنجاح.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على التزام الأمم المتحدة العميق برفاه السكان المدنيين المتضررين من الصراع. والعمل الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة في غزة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، يشكل أحد الأمور القليلة التي تحول بين ظروف الأزمة الحالية وتدهور الحالة تدهورا سريعا إلى الأسوأ. وكان المنسق الخاص سيري والمفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أبو زيد، موجودين في غزة الأسبوع الماضي في ذروة أعمال العنف، كما قام المنسق الخاص بزيارة لمدينة سيدروت الإسرائيلية بينما كانت تتعرض لهجوم متزايد بالصورايخ. وستواصل الأمم المتحدة بذل كل جهد ممكن لضمان حماية المدنيين ومساعدتهم، أيا كانت البيئة السياسية.

الرئيس: أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين): سيدي الرئيس، في البداية أود أن أتوجه إليكم وإلى وفد بلادكم الشقيقة، الجماهيرية العربية الليبية، بالتهنئة بانتخابكم لمجلس الأمن وتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ولدينا الثقة التامة بمقدرتكم على إدارة أعمال المجلس بحكمة وبفعالية. كما أقدم الشكر على استجابتكم السريعة لطلب المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز ومجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي لعقد هذه الجلسة الطارئة.

ونعرب أيضا عن تقديرنا لوفد إيطاليا على قيادته المتميزة للمجلس في الشهر الماضي. كما اغتنم هذه الفرصة لأقدم التهنئة للأعضاء الجدد في المجلس، ونتمنى لهم التوفيق وهم يسعون بشكل جماعي، مع بقية أعضاء المجلس، للاضطلاع بالمسؤولية المناطة بهم. ونقدم الشكر أيضا للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم.

إننا أمام منعطف محفوف بالمخاطر في الشرق الأوسط. وتزداد الأزمة تفاقما، مهددة حياة ورفاه الملايين من المواطنين وتؤدي إلى تقويض الجهود الحالية للسلام. إن القرارات والإجراءات التي تتخذها الآن جميع الأطراف المعنية، بما فيها مجلس الأمن، باعتباره مسؤولا عن صون الأمن والسلم الدوليين، إما أن تقودنا إلى بداية عهد من العقلانية والهدوء والاستقرار اللازم لصنع السلام، أو أن تجعلنا نغوص مرة أخرى في دوامة العنف والقتل والتدمير، التي تسببت في خلق مآس كثيرة لشعوبنا، وفي تحطيم آمالنا في صنع السلام أكثر من مرة في الماضي.

ومن دواعي الأسف أنه، على الرغم من الزخم الذي تولد حديثا من إحياء عملية السلام واستئناف المحادثات الثنائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول قضايا الوضع النهائي للمرة الأولى بعد جمود مرير دام سبع سنوات، لم يتم سوى إحراز تقدم طفيف. بل إن تدهورا شديدا قد حدث بسبب الأعمال الإسرائيلية التي تزعزع استقرار الوضع على الأرض وتخلق مزيدا من التحديات. وبدلا من فتح صفحة جديدة والمضي في طريق السلام، فإن إسرائيل،

السلطة القائمة بالاحتلال، ما فتئت تواصل سياستها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وهي في واقع الأمر لم تتوقف البتة عن هذه السياسات والممارسات.

إن الشعب الفلسطيني، الرازح تحت الاحتلال لأمد طويل وبوصفه شعبا بدون دولة، قد تحمّل معاناة قاسية ومشاق بالغة الشدة في الأسابيع الأخيرة جراء الممارسات الإسرائيلية الوحشية وغير القانونية. إن الوضع في قطاع غزة وضع مأساوي وخطير بسبب تشديد إسرائيل سياسة العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، وتصعيد وتيرة عدوانها العسكري، وإحكام حصارها المفروض على قطاع غزة، وإغلاق المعابر – مانعة دخول المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات الإنسانية الأساسية إلى القطاع.

إن الوضع الراهن، من الناحية الإنسانية، وضع غير محتمل وغير أخلاقي على الإطلاق. فسياسة إسرائيل العدوانية تخلق كارثة إنسانية في قطاع غزة، وتزيد من حدة المخاوف والتوترات، وتؤجج دائرة العنف. ومن المؤسف أن نداءاتنا المتكررة من أجل اتخاذ إجراء جدي وحقيقي إزاء السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية، وما نجم عنها من أزمة إنسانية في قطاع غزة، لم تلق أي استجابة. وما زالت السلطة القائمة بالاحتلال بدون مساءلة وبإفلات صارخ من العقاب، تنتهك القانون الدولي وجميع الأعراف والمبادئ الإنسانية. كما ترتكب خروقات فادحة لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، تحت مرأى ومسمع المجتمع الدولي. وهذه الاتفاقية تحظر تماما قتل المدنيين والتدمير المتعمد لممتلكاتهم والعقاب الجماعي لهم. ولا بد من مساءلة السلطة القائمة بالاحتلال على اقتراف هذه الجرائم.

ولا يمكن لذريعة الأمن أو غيرها أن تبرر العقاب اللاإنساني للمدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء والعجزة والمعوقين وغيرهم. وعلاوة على ذلك، فإن أعمال العدوان غير القانونية والتدابير العقابية التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال تسمم الأجواء بين الطرفين، وتقوض جهود السلام، وتؤجج دائرة العنف بتداعياتها السلبية على الوضع على الأرض وعلى فرص السلام.

لقد كنا نأمل أن نأتي إلى مجلس الأمن ونتحدث عن الزخم الإيجابي الذي تولد من المؤتمرين اللذين عقدا مؤخرا في أنابوليس وباريس ومن زيارة الرئيس الأمريكي للمنطقة؛ ونتحدث عن التقدم الذي أحرز في المفاوضات الثنائية. ولكن التطورات على الأرض تمنعنا من القيام بذلك لأنها، من دواعي الأسف، تعيق إحراز أي تقدم ملموس، وتستترف الزخم الذي تحقق على المستوى الدولي وبين الجانبين للوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

إن الحصار المستمر المفروض على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، والاعتداءات العسكرية الوحشية التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة الأسبوع الماضي، والتي ألحقت خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، هو مثال جلي للانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان الفلسطيني، الأمر الذي يؤجج دائرة العنف. وفي نفس الوقت، فإن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل سياساتها الرامية إلى تحقيق أغراضها التوسعية من خلال حملتها الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأثر كل ذلك على الأرض سلبي للغاية وكذلك على عملية السلام نفسها.

وفي الفترة الأخيرة، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشن اعتداءات عسكرية لا حصر لها ضد قطاع غزة برا وجوا، كما جاء في إحاطة السيد لين باسكو قبل

قليل، مما أدى إلى قتل عشرات المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الاغتيالات خارج نطاق القانون وإحداث دمار واسع في الممتلكات المدنية والبُنى التحتية والحقول الزراعية. فمنذ انعقاد مؤتمر أنابوليس في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد على ١٦٠ فلسطينيا، من بينهم ١٢ طفلا و ٩ نساء معظمهم من قتل وجرح في قطاع غزة. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال تهديداتها بإلحاق مزيد من القتل والدمار مع إعلان وزير الدفاع وغيره من المسؤولين الإسرائيليين، أكثر من مرة عن نيتهم القيام بغزو عسكري واسع النطاق ضد قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي غاراتها العسكرية وحملات الاعتقال اليومية في الضفة الغربية. وتعرضت مدينة نابلس في الأسابيع الأخيرة لضربات شديدة من جراء الأعمال العسكرية الإسرائيلية، التي قوضت بشكل جدي الجهود التي تقوم بها السلطة الفلسطينية لتعزيز سيادة القانون والنظام والأمن.

إن الرسالة التي تبعث بها تلك الأعمال المهلكة والمدمرة هي رسالة يستخدمها الذين يسعون إلى إثارة الشكوك حول عملية السلام. وهي رسالة من شأنها أن تؤجج، بكامل القوة، دائرة العنف، وإن لم يوضع حد لها، فإنها ستدمر عملية السلام الهشة برمتها، كما فعلت في الماضي. وعلى المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بالوقف الفوري لكل أعمال العدوان والإرهاب غير القانونية التي تقوم بها ضد الشعب الفلسطيني، ويجب مساءلتها عن هذه الأعمال وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وعلاوة على ذلك، وكما ذكر آنفا، فإن إسرائيل في انتهاجها لسياسة العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين تواصل فرض حصارها الصارم على قطاع غزة، مما يزيد من تفاقم حدة المعاناة الإنسانية وتفشي اليأس. ففي أعقاب إعلان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قطاع غزة ''كيانا معاديا'' في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، شددت حصارها على القطاع من خلال استمرارها في إغلاق كافة المعابر الحدودية وعرقلة حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك الإمدادات الإنسانية والغذائية والطبية ومواد البناء، وتلا ذلك تخفيض إمدادات الوقود. لقد صعّدت السلطة القائمة بالاحتلال من حصارها بإغلاق كافة المعابر إغلاقا شاملا لتمنع دخول المواد الغذائية إلى السكان المدنيين منذ يوم الجمعة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وفي نفس الوقت، أمعنت في خفض إمدادات الوقود إلى قطاع غزة وإلى محطة توليد الكهرباء فيه إلى أن تم وقفها تماما يوم الأحد ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أي قبل يومين.

هذا الحصار اللاإنساني وغير القانوني أثّر بشكل حاد على الظروف المعيشية للسكان المدنيين في القطاع. ولولا توفير المساعدة الإنسانية الدولية، بما في ذلك ما تقدمه وكالات الأمم المتحدة، التي نشكرها جميعا، لانهارت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية في قطاع غزة منذ فترة طويلة.

إن تدابير العقاب الجماعي غير القانونية تنذر بتفاقم الأزمة الإنسانية وتدهور الوضع من جميع الجوانب. فوقف إمدادات الوقود أثّر على توفير الكهرباء للسكان المدنيين، ويعيش معظمهم في ظلام دامس منذ البارحة، فلا توجد كهرباء ولا تدفئة في منازلهم. كما أن نقص الوقود تسبب في وقف شبه تام لحركة المرور في قطاع غزة. ووفقا لتقارير من مسؤولين في القطاع الصحي، فإن إمدادات الوقود لمولدات الكهرباء في المستشفيات توشك على النفاد مهددة حياة المرضى من جميع الأعمار، كما أن هذا النقص في الوقود سيزيد من عرقلة عمل المرافق الصحية والمائية، وما لذلك من تداعيات صحية سلبية على السكان المدنيين. ولولا توفير المساعدات الإنسانية الدولية، بما في ذلك ما تقدمه وكالات الأمم المتحدة، لانهارت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

والصحية في قطاع غزة منذ فترة طويلة. كما أن هذه المساعدات مهددة أيضا بالتوقف، إذ تحذر وكالات الأمم المتحدة العاملة على الأرض من أنه إذا استمرت الإغلاقات، فإن المساعدات الغذائية الحيوية لأكثر من مليون لاجئ وغيرهم من المدنيين المحتاجين في غزة، ممن يعتمدون على هذه المساعدات للبقاء، ستتوقف في غضون أيام قليلة.

لا بد من معالجة الحالة الخطيرة في غزة وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ولا يمكن تجاهل هذه المسألة والتغاضي عنها في السعي نحو السلام. إذ كيف يمكن للسكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة أن يؤمنوا بعملية السلام وبمجتمع دولي يسمح بهذا الخنق والعزل المتواصل من قبل الاحتلال الإسرائيلي؟ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لا يكاد أن يسد قوت يومه في ظل هذه الظروف حيث الأغلبية منهم تعاني من البطالة ومن الفقر وسوء التغذية وغاب الأمل لديهم. لا بد من مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف فوري لهذه التدابير العقابية غير القانونية والوفاء بكل التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي. هذا أمر إنساني حتمي وشرط أساسي للسلام.

لا يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يظل صامتا مكتوف اليدين إزاء هذا التدهور الخطير في الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. إننا ندعو أعضاء المجتمع الدولي، في جميع المحالات إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم والتدخل الفوري لوضع حد لمعاقبة الشعب الفلسطيني وللأزمة الإنسانية التي يعاني منها وللتدهور الأمني وإنقاذ عملية السلام الهشة، التي ستنهار بلا شك من جراء استمرار هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية.

إن الشعب الفلسطيني وقيادته يتطلعان إلى المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير فورية وضرورية لوضع حد لمعاناة السكان المدنيين الأبرياء في قطاع غزة وإعطائهم أملا في هذا الوقت المشحون باليأس وتقوية قناعتهم التي تضاءلت في سيادة القانون الدولي بما يسمح للعدل والسلام أن يسودا في نهاية المطاف.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل لإعلاء شأن القانون الدولي، وأن يضطلع بمسؤولياته، بما في ذلك ضمان احترام القانون وعليه أن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف عدوانها العسكري وسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها ضد الشعب الفلسطيني، وغيرها من الانتهاكات التي ترتكبها للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

إننا نطالب مجلس الأمن اليوم أن يتخذ تدابير عملية محددة وعاجلة لإنهاء الوضع المتأزم في قطاع غزة. ولا بد من مطالبته إسرائيل وإرغامها على رفع الحصار، والسماح بفتح المعابر الحدودية لغزة للسماح بحركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك الموارد الغذائية والصحية واستئناف إمدادات الوقود لسد الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين، والسماح باستئناف الأنشطة الحياتية اليومية العادية في غزة. وفي هذا الصدد أود أن استرعي الانتباه إلى استعداد السلطة الفلسطينية لإدارة الجانب الفلسطيني من كل المعابر في غزة. وقد قامت السلطة الفلسطينية بتقديم خطة متكاملة إلى الجانب الإسرائيلي عن طريق المبعوث الخاص للجنة الرباعية، السيد توني بلير، وأعربت اللجنة الرباعية عن تأييدها لهذه الخطة. كما أعربت الأمم المتحدة، ممثلة في السيد لين باسكو، اليوم عن دعمها لهذه الخطة التي قدمها دولة السيد سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني. ولا بد من حث إسرائيل على التجاوب مع هذه المبادرة العملية لرفع المعاناة عن السكان المدنيين الفلسطينيين.

نحن أمام منعطف خطير، يتطلب القيام بعمل فوري لمنع المزيد من التدهور والتردي، ولحماية عملية السلام من ضرر يتعذر إصلاحه. وتقع على عاتق المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن، مسؤوليات واضحة لا بد من الاضطلاع بها إذا ما أريد للسلام والأمن في منطقتنا أن يكونا أكثر من مجرد كلمات. لذا نكرر نداءنا إلى مجلس الأمن لاتخاذ التدابير الفورية لمعالجة الأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. ونحث المجلس على أن يواصل انخراطه وأن يعمل بفعالية، بما في ذلك من خلال اللجنة الرباعية، لإعلاء شأن القانون الدولي ولتنفيذ قراراته ذات الصلة؛ بما في ذلك القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الآن هو الوقت لكل الأطراف المعنية لكي نقوم بعمل حقيقي ضمن الجهد الجماعي الرامي إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل، والذي سوف يتحقق بإنهاء الاحتلال الفلسطيني للأرض الفلسطينية والأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). ويجب ألا نضيع هذه الفرصة التاريخية، وإلا فستكون البدائل والعواقب وخيمة. وعلينا ألا نسمح بأن يسود الصراع واليأس والظلم بدلا من السلام والأمل والعدل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد كوهين (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة السائدة في المنطقة اليوم لم تنشا بين عشية وضحاها. إنها نتيجة خيارات عديدة – خيارات خاطئة على نحو متكرر – أقدم عليها الفلسطينيون لاعتمادهم الإرهاب والعنف بدلا من السلم والمفاوضات مع إسرائيل.

وعلى النقيض من ذلك، أثبتت إسرائيل أنها تفهم نتائج الإقدام على الخيارات الصحيحة. فمنذ ما يزيد على سنتين، اختارت إسرائيل أن تنسحب من قطاع غزة، وأن تقتلع عائلات، وأن تسحب كل قواتها، من أجل إتاحة أفق جديد للسلام في المنطقة. لقد اخترنا فض الاشتباك، رغم كل الصعوبات، مع أن خريطة الطريق لم تقض بذلك في تلك المرحلة.

ومنذ ذلك الحين، حكمت حماس قطاع غزة، أولا سياسيا ثم ماديا، واستخدمت المنطقة كقاعدة خاصة لها لشن الهجمات بالصواريخ ضد إسرائيل، ولم يختر الفلسطينيون في غزة الدخول في حوار مع إسرائيل، وعملية مصالحة لتحقيق رؤية الدولتين. وبدلا من ذلك، اختاروا حماس التي تستخدم الإرهاب والعنف لتحقيق رؤيتها التي تتوخى تدمير إسرائيل.

ومنذ عام ٢٠٠٠، أطلق الإرهابيون في قطاع غزة ما يزيد على ٠٠٠ ٧ صاروخ وقذيفة هاون على إسرائيل. وفي العام الماضي وحده، زاد ذلك العدد على ٠٠٠ ٢. ومنذ أن استولت حماس بالعنف على غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ارتفعت وتيرة الهجمات بالصواريخ بنسبة ١٥٠ في المائة لتصل إلى ما يزيد على ٢٥٠ صاروخا وقذيفة هاون شهريا. وهذا يعني إطلاق صاروخ واحد على إسرائيل كل ثلاث ساعات في المتوسط ويسقط معظم هذه الصواريخ على مدينة سديروت في الجنوب. وأصبحت الحياة العادية في سديروت مجرد ذكرى من الماضي. ولا ينقضي يوم واحد لا تنطلق فيه صفارات نظام الإنذار وإشارات اللون الأحمر التي تنذر بالخطر، وهذا لا يعفي الأطفال في أماكن اللهو وفي المدارس، والآباء في بيوتهم ومكاتبهم أكثر من ١٥ ثانية للتوجه إلى أقرب ملجأ قبل أن يدوي الصاروخ التالي بعنف مهددا أرواحهم.

وليورا فيما، وهي أم في سديروت ورئيسة مدرسة ابتدائية محلية، تعرف معرفة مباشرة أثر هذه الصواريخ المروع على صغار السن في سديروت، التي يعاني ما يزيد على

٩٤ في المائة من أطفالها من الاضطراب النفسي اللاحق للصدمة العصبية بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالندم والتركيز بل والتبول في الفراش. ولنستمع معا إلى كلماتها: ”إن اللون الأحمر للأطفال في سديروت لا يمثل لون الورود وإنما هو لون الدم وألسنة اللهب“.

لماذا لا يُعنى مجلس الأمن بسلامة وأمن الأطفال والنساء والمسنين الإسرائيليين الذين يعيشون في مدينة سديروت في الجنوب؟ لماذا يلوذ المجلس بالصمت في الوقت الذي يعيش أولئك الناس في خوف وذعر كل يوم بلا استثناء؟ ومع سيطرة حماس على قطاع غزة وتوجيه منصاتها لإطلاق الصواريخ على سديروت، تواجه إسرائيل حالة مستحيلة. إن من واجب إسرائيل أن تحمي سكانها المدنيين، وستحميهم، من هذه الهجمات الصاروخية. ومن واجب كل الدول أن تكفل الحق في الحياة والسلامة لشعبها، وبخاصة من أعمال العنف والإرهاب الآثمة التي تنفذ لغرض واحد فقط هو تشويه الأبرياء، وبث الرعب في قلوبهم، وقتلهم.

وأسأل كل أعضاء المجلس: ماذا ستفعلون لو تعرضت لندن أو موسكو أو باريس أو طرابلس للهجوم والقصف؟ هل ستجلسون في صمت دون أن تفعلوا شيئا؟ إنني على يقين من أنه ليست هناك أي دولة عضو في المجلس – وبالتأكيد أي دولة في العالم – ستلوذ بالصمت. ولا تختلف إسرائيل عن غيرها في ذلك. إنها ستتصرف وفقا لحقها الأصيل بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، لحماية شعبها والدفاع عنه. هذا هو صميم واجب جميع الدول وحقها.

ولهذا فإن مما يثير عميق الجزع أن هناك من يعقدون مقارنات زائفة بين الإرهاب الفلسطيني والإجراءات التي تتخذها إسرائيل دفاعا عن النفس. ويجب التمييز بوضوح بين الإرهاب الفلسطيني والدفاع الإسرائيلي – لا من حيث الممارسة والأسلوب فحسب، وإنما أيضا من الزاويتين الأخلاقية والقانونية.

لقد اختار الإرهابيون الفلسطينيون أن يستهدفوا المدنيين الإسرائيليين مباشرة، بل وأن يستخدموا مدنييهم كدروع بشرية. إن وحشية حماس في تعاملها مع شعبها نفسه تظهر أيضا في العنف اليومي في شوارع غزة حيث أصبح الاعتداء على المدنيين أمرا شائعا. ويقوم الإرهابيون بإنتاج ونقل وإطلاق الصواريخ والقذائف من داخل المناطق السكنية الفلسطينية المكتظة بالسكان الذين يختبئون وراءهم. كذلك يتسبب الإرهابيون، بمكرهم، في إغلاق المعابر الحدودية بإطلاق النار عليها مما يتسبب في إعاقة وصول المساعدة الإنسانية والإغاثة. بل إننا شاهدنا حديثا الإرهابيين يستغلّون قوافل الإغاثة الإنسانية لتهريب المتفجرات والأسلحة إلى داخل غزة وهو عمل خبيث آخر يلحق الضرر بشعبهم نفسه.

وفي هذا الصدد، تختار إسرائيل تأمين حصول الفلسطينيين في قطاع غزة على احتياجاتهم الإنسانية، حتى عندما تختار حماس إساءة استغلال هذه الجهود. إذ تختار حماس تحويل الوقود من الاستعمالات المترلية لتشغيل المولدات الكهربائية إلى استعماله لأغراضها الإرهابية، بما في ذلك إنتاج صواريخ القسام. وعلى النقيض من ذلك، تختار إسرائيل السماح بدخول الكهرباء والوقود، وكذلك الأدوية، إلى قطاع غزة، وتعمل في تعاون وثيق مع المنظمات الإنسانية والوكالات ذات الصلة على الأرض لضمان الاستجابة لتلك الاحتياجات. لقد سمحت حكومتي، منذ عام ٢٠٠٧، بدخول أكثر من ٠٠٠ ٩ فلسطيني إلى إسرائيل بحثا عن العلاج. قارنوا ذلك مع الـ ٠٠٧ ١ صاروخ وقذيفة التي أطلقتها حماس من داخل قطاع غزة على إسرائيل خلال نفس الفترة.

وفيما تضرب الصواريخ سيديروت ومدنا أخرى في جنوب إسرائيل، يجب ألا ننسى أيضا جلعاد شاليط الذي لا يزال أسيرا في أيدي الإرهابيين في قطاع غزة. لقد انقضى أكثر من عشرين شهرا على اختطافه ولا يزال موقع تواجده مجهولا وكذا حالته.

حماس هي التي تتحكم في مصير غزة، فإذا توقف الإرهاب، تحسنت ظروف الحياة في غزة. على الفلسطينيين أن يدركوا أن لا فائدة ترجى من وراء الإرهاب. إن حماس لا تمثل الرؤية الوطنية الفلسطينية. إنها النقيض لفكرة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام. إنها لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود. إن خيار الإرهاب لا يمكن أن يقود إلى الأمل، وبالتأكيد ليس هناك أي أمل في قيادة حماس. لقد قال أبو مازن نفسه يوم الجمعة ”أن حماس قد دمرت وتسعى لأن تدمر أحلامنا ومستقبلنا وتطلعاتنا الوطنية“.

لا يمكن عقد أي مقارنة أخلاقية بين خيارات إسرائيل وخيارات حماس. فإسرائيل ليست مهتمة بالأوضاع الإنسانية في قطاع غزة فحسب، بل هي جارة تضع نصب عينيها خير السكان الذين يعيشون بجوارها، الذين ترغب في التعامل معهم للدفع إلى الأمام بفكرة الدولتين.

يتوجب على المجتمع الدولي أن يرفض بوضوح أعمال حماس، وأن يعلن أن الاستمرار في تفضيل حماس لن يجلب غير مزيد من المعاناة، للإسرائيليين كما للفلسطينيين.إنها مسؤولية المجتمع الدولي أن يقول لتلك الدول التي طالبت بعقد هذه المناقشة، وتلك الدول التي تحسب أن إدانة إسرائيل وحدها بصورة انتقائية ستجلب التغيير، إن أمن إسرائيل غير قابل للتضحية به. إن أول خطوة نحو ضمان الخير للإسرائيليين والفلسطينيين تبدأ بوضع حد للإرهاب والعنف.

إنها أيضا مسؤولية المجتمع الدولي أن يعلن بوضوح أن طريق الرفض والعنف والإرهاب طريق مرفوض في هذا المجلس، بمعنى أن أولئك الذين يسعون إلى تخريب العملية الثنائية باللجوء إلى العنف لتحقيق أهدافهم لن يحصلوا على دعم المجتمع الدولي.

إن السلام يبدأ بالناس وبخياراتهم. سأل أحدهم أدريانا كاتز، وهي طبيبة إسرائيلية تعيش في سيديروت وتعالج مرضى يعانون من آثار القذائف المنهمرة بلا انقطاع، عن الشيء الذي بوسعه أن يجعل حياتها أسهل، فكان جوابها درسا مفيدا لنا جميعا إذ قالت: ”إننا نحتاج كل عون في متناول أيدينا. ولكن أهم الأشياء على الإطلاق هو السلام الدائم“.

دعونا جميعا نتذكر هذه الكلمات، ودعونا نأمل أن تتخذ الخيارات السليمة.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بتقديم الشكر لوكيل الأمين العام السيد باسكو للإحاطة الجامعة التي قدمها، والتي وضعت أمامنا صورة واضحة، وإن كانت مقلقة للغاية، للوضع على الأرض. وتؤيد إيطاليا بالكامل البيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم. اسمحوا لي فقط أن أضيف بعض الملاحظات على أحداث الأيام القليلة الماضية.

إننا نشعر بقلق بالغ بشأن أوضاع ١,٥ مليون شخص يعيشون في غزة في ظروف بالغة القسوة نتيجة لإغلاق المعابر ولقرار السلطات الإسرائيلية إجراء تخفيض هائل في إمدادات الوقود لغزة، الشيء الذي يعطل، إن لم يكن يوقف تماما، عمل محطة توليد الكهرباء، ويجر إلى عواقب نعرفها جميعا. لقد تأذى كل سكان قطاع غزة، دون تمييز، من هذه الإجراءات. إننا جد قلقون بسبب هذه الأحداث التي تعيق توفير الإمدادات الإنسانية بصفة منتظمة.

وفي هذا الصدد، أصبنا أيضا بالفزع ونحن نستمع لبيان المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ينذرنا بأن مخزونها من الوقود سينفذ تماما في غضون يومين. ورغم أن الوكالة تمتلك مخزونا كافيا من الأغذية في غزة، فإنها لن تستطيع الاستمرار في تقديم الدعم لـ ٨٦٠ ٠٠٠ من سكان غزة الذين يتلقون مساعدات مباشرة.

إننا ندين الإطلاق المستمر للصواريخ على الأراضي الإسرائيلية الأمر الذي يعرض للخطر حياة السكان المدنيين. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن ما يجري في غزة حاليا مدعاة لقلق عظيم. لهذا ندعو كل الأطراف إلى إيقاف العمليات العسكرية في غزة حتى يتسنى توفير كل أنواع المساعدة الإنسانية للسكان في غزة.

يجب على كل الأطراف الالتزام بروح أنابوليس وتهيئة الظروف التي تزيل كل العقبات عن طريق عملية السلام. وفي هذا الصدد، نشعر بارتياح نسبي لما سمعناه من وكيل الأمين العام السيد باسكو، عن تراجع العنف ولمؤشرات احتمال تخفيف الحصار الإسرائيلي بحيث يتسنى وصول كميات ملائمة من الوقود.

إننا نأمل صادقين أن يكون هذا التحسن نمطا دائما، وأن يتمكن، بصفة دائمة، من كسر مسلسل العنف الخطيرة التي شهدتها الأيام القليلة السابقة حتى تعود تلك الروح التي حركت محادثات أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد باسكو على عرضه للمستجدات في الحالة في غزة.

إن ضرورة هذا الاجتماع الطارئ تنبع من الأوضاع المقلقة التي تتسم بالتوتر الشديد في غزة، نتيجة لعودة الأعمال العدائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين ومضاعفات التدابير القمعية العنيفة التي اتخذتها إسرائيل ضد سكان غزة.

لا ينبغي لنا اليوم أن نشغل أنفسنا بالخطابة والبلاغة. بل نحن مطالبون بأن نستعرض الوضع بعناية ونتمعن في الأمر للوصول إلى ما يمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي القيام به بغية وضع حد للحصار المضروب على غزة. إن هذا الحصار غير مقبول لأنه يأخذ مجموعة من السكان بأكملها رهينة، يخضعها لكل أشكال الحرمان.

وفي هذه المرحلة، نحن لسنا بصدد مناقشة ما إذا كان هناك مبرر للأزمة الراهنة – ومن هو على حق ومن هو على خطأ – مع أنه من الواضح أن الأعمال الانتقامية الإسرائيلية هي رد على إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على الدولة اليهودية، الأمر الذي ندينه. وعلينا أن ننظر الآن في الحقائق التي من شأنها أن تسبب مأساة إنسانية على نطاق واسع. ففي اليوم الخامس من المواجهات، ما زلنا نشاهد استمرار القنوط والقلق والهلع لدى الفلسطينيين. والمسألة الأهم هي مصير السكان المدنيين، الذين وقعوا ضحايا حرب ليسوا طرفا أساسيا فيها. ولهذا السبب لا بد من تطبيق القانون الإنساني الدولي، وفي هذه الحالة اتفاقية جنيف الرابعة.

إن الوضع الإنساني في غزة حرج للغاية ويطرح إشكالية بقاء أكثر من مليون إنسان، ولا سيما العزل من النساء والأطفال والمسنين والمعوقين. ومن خلال حرمان هؤلاء السكان من الكهرباء والمياه الجارية، والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات الحيوية، فإن إسرائيل تنتهك قواعد القانون الدولي، التي تنص على وجوب الحفاظ على حقوق السكان المدنيين واحترامها الكامل في أوقات الصراع. ونحن قلقون بصفة خاصة لأن الحصار يقوض أيضا جهود المنظمات الإنسانية التي تعتبر أنشطتها في الميدان أساسية في هذا الوقت.

وفي ضوء كل ما تقدم، وفي مواجهة كل هذه المعاناة التي تصيب سكان غزة، فإن بوركينا فاسو لا يمكنها أن تظل غير مبالية. إننا نحث إسرائيل على وضع حد للحصار بدون إبطاء، وعلى نحو خاص، فتح مراكز العبور إلى غزة بشكل كامل من أجل السماح للمعونات الدولية وإمدادات الوقود من الوصول إلى السكان الفلسطينيين، وإلى جانب ذلك استئناف تشغيل محطة توليد الكهرباء، وجميع الخطوات التي توفر الإمدادات الكاملة للسكان ولمستشفياتهم.كما أننا ندعو الفلسطينيين إلى المراعاة الدقيقة لوقف إطلاق النار.

إننا نرى أن تلك وحدها هي الشروط التي في ظلها يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يستمروا، في ظل الهدوء والأمل، في المفاوضات التي انطلقت في كانون الأول/ديسمبر في إطار اتفاقات أنابوليس بغية إقامة الدولتين – دولة إسرائيل ودولة فلسطين – اللتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن. ويدعو وفد بلدي الطرفين إلى التحلي بضبط النفس وتفضيل الحوار على الحل العسكري. وفوق كل شيء – بالعودة إلى المسألة التي اجتمعنا من أجلها اليوم – نهيب بإسرائيل بإلحاح أن تتجنب مخاطر إغراق قطاع غزة في كارثة إنسانية ستكون لها قطعا نتائج لا تحمد عقباها.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للإحاطة الإعلامية الواضحة تماما التي قدمها وكيل الأمين العام، السيد باسكو. وقد كانت الحالة في غزة مصدر قلق متزايد لشهور عديدة، ويتسم التصعيد الأخير بالخطورة البالغة. إننا نشاطر إسرائيل الشعور بالإحباط والغضب إزاء استمرار الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون التي تستهدف سكانها المدنيين، كما وصفها ممثل إسرائيل اليوم.

إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها في وجه تلك الهجمات. ولكن من غير المقبول أن ترد إسرائيل على تلك الهجمات من خلال إجراءات مصممة لجلب المعاناة للسكان المدنيين في غزة. إن الحكومة البريطانية لا يمكنها التغاضي عن إغلاق إسرائيل للمعابر. وقد أحطنا علما بالأمس بإعلان وزير الدفاع الإسرائيلي بأن غزة ستبدأ فورا بتلقي الوقود للكهرباء والمعونات الإنسانية. وهذه خطوة نرحب بها. ولكن من الأساسي أن تتخذ خطوات إضافية لوقف التدهور السريع للحالة الإنسانية في غزة. ونهيب بإسرائيل أن تعمل مع جميع الأطراف لإعادة فتح المعابر وأن تسمح بعودة الإمدادات الإنسانية الأساسية وبتدفق التجارة المدنية.

إن هناك عملية سلام جارية. وقد بعث الاجتماع الأخير في أنابوليس الأمل في إمكانية وجود نهاية منظورة لهذا الصراع، ونحن ندعم هدف الوصول إلى اتفاق خلال العام ٢٠٠٨. ومن المشجع أن الاجتماعات الثنائية تواصلت بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكن العملية السياسية لا تحدث في فراغ. وهناك خطر حقيقي من أن يقوض التدهور في الحالة الأمنية والإنسانية التقدم المحرز على المستوى السياسي.

وعلى مجلس الأمن أن يؤدي دوره من خلال إقناع الأطراف بالحاجة إلى كسر دائرة العنف. والهجمات بالصواريخ من جانب المتشددين الفلسطينيين من غزة على إسرائيل لا يمكن القبول بها. وعدد الإصابات بين المدنيين الفلسطينيين التي تسببها الإجراءات العسكرية الإسرائيلية لا يمكن القبول بها. والسكان على الجانبين يعانون. ولدى إسرائيل شواغل أمنية مشروعة، ولكن قطع الإمدادات ليس الحل. وبالمثل، لا يمكن الدفع بالحجة الفلسطينية من خلال الهجمات بإطلاق الصواريخ والهاون. وإجراءات الجانبين لها نتائج عكسية بالنسبة لأهداف قادة الجانبين. إن إطلاق الصواريخ وقطع إمدادات الوقود لن يحقق العدالة للفلسطينيين ولا الأمن للإسرائيليين.

إن على الفلسطينيين الاستجابة لشواغل إسرائيل الأمنية، وعلى الإسرائيليين اتخاذ خطوات لعكس منحى الحالة الإنسانية الراهنة. وقد قدمت حكومة بلدي مساعدات مالية وإنسانية كبيرة وسنستمر في القيام بذلك. ولكن من الواضح أن المال لن يكون كافيا. ويجب أن تكون هناك قيادة قوية على المستوى السياسي من أجل المضي قدما، ونتطلع إلى رئيس الوزراء أولمرت وإلى الرئيس عباس لتوفير تلك القيادة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي يشيد بكم، السيد الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، بناء على الرسالة المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2008/31).

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلى به ممثل كوبا في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما أننا نشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية للمجلس.

إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، لا يمكن تجاهلها أكثر من ذلك. وبصفة خاصة، فإن مجلس الأمن لا يمكن أن يظل صامتا على أمل أن يتغير الوضع مع مرور الزمن. وما أُبلغ عنه مؤخرا من تخفيف للوضع، الناتج عن تقديم بعض الإمدادات لغزة، لا يبدو أنه أمر مضمون، ويمكن أن يتوقف في أي وقت، مما سيخضع سكان غزة للمزيد من المعاناة.

إن الظروف الإنسانية المتدهورة في غزة التي ترك فيها ١,٥ مليون من السكان بدون ماء وكهرباء وبدون أنظمة الصرف الصحي الأساسية قد قوبلت بالإدانة العالمية. ووصفها الاتحاد الأوروبي بـ ”العقوبات الجماعية“ ضد ١,٥ مليون مواطن في غزة. وحذر السيد كريستوفر غونيس، وهو ناطق باسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، من أن توزيع الغذاء على ٨٦٠ ٠٠٠ فلسطيني قد يتوقف. وقالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إن المستشفيات لديها كميات محدودة من الوقود والأدوية وستنفذ تماما خلال يومين. وأكدت منظمة العفو الدولية أن

> ”هذا الإجراء يبدو محسوبا لزيادة سوء حالة مزرية أصلا، وسيتحمل وطأتها أضعف الناس – المرضى، والمسنون، والنساء والأطفال – وليس رجال العنف الذين يشنون الهجمات على إسرائيل. ويجب أن تتوقف هجمات الصواريخ، وأن تتوقف فورا، ولكن لا ينبغي تعريض جميع سكان غزة للخطر من أجل تحقيق ذلك“.

ويرى وفد بلدي أنه يجب على مجلس الأمن أن يناشد إسرائيل أن ترفع الحصار عن غزة بصورة دائمة، بما في ذلك من خلال إعادة تزويدها بالكهرباء. ويجب أن تظل المعابر الحدودية مفتوحة للسماح بإيصال الإمدادات الإنسانية دون عوائق. وعلى المجلس أن يفعل ذلك من خلال اعتماد البيان الرئاسي المعروض علينا، دون تأخير، وتوجيه رسالة إلى أهل غزة، بل أهل الشرق الأوسط برمته، مفادها، أن المجتمع الدولي يهتم بهم ولم يتخل عنهم.

وخلال الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة مؤخرا إلى الشرق الأوسط، دعا إلى ”إنهاء الاحتلال الإسرائيلي [للضفة الغربية وغزة] الذي بدأ عام ١٩٦٧“. ويود وفد بلدي أن يجدد تأكيده على أن السعي إلى السلام يجب أن يعني ألا يخلق أي من الطرفين ظروفا من شأنها تقويض التدابير الممكنة لبناء الثقة.

كما أن أي عملية لإيجاد حل سلمي ينبغي أن تترجم إلى إحراز تقدم مواز في الميدان. واستمرار الاحتلال يقوض مصداقية عملية السلام.

ولذلك السبب، ما برحت جنوب أفريقيا تدين شن الهجمات على المدنيين، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. ونناشد العناصر داخل إسرائيل وفلسطين أن تمتنع عن شن الهجمات على المدنيين. وإطلاق قذائف القسام المرتجلة على إسرائيل غير مقبول. كما نجدد التأكيد على أن الاستخدام غير المتكافئ للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي، بما في ذلك العقوبة الجماعية التي يجري إنزالها بالشعب الفلسطيني عامة، غير مقبول أيضا ولا يمكن تبريره بالدفاع عن النفس.

ولذلك السبب، يؤيد وفد بلدي تماما رأي السفير رياض منصور، المراقب الدائم لفلسطين، الوارد في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، التي يقول فيها

> ”فمن شأن هذه الأعمال العدوانية غير القانونية التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال أن تعكر الأجواء ولا محالة أنها ستقوض جهود السلام وتذكي دورة العنف المرعبة التي طالما عانت منها شعوبنا“ (*S/2008/23*).

ومن واجب المجتمع الدولي أن يساعد ويدعم الطرفين في التوصل إلى تسوية، فضلا عن كفالة اقتران إحراز التقدم السياسي بإحداث تغيير إلى ما هو أفضل في الأحوال المعيشية للفلسطينيين والإسرائيليين. وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود التي بُذلت في وقت سابق على الصعيدين الإقليمي والدولي بغية المضي قدما في عملية السلام، بما في ذلك مبادرة السلام العربية وعملية أنابوليس. وعلى الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، أن تلتزم بمساعدة الطرفين في سعيهما إلى إحلال السلام الدائم.

وبعد انقضاء عامين على الانسحاب الإسرائيلي من غزة، ما زالت أراضي غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي الفعلي. فإسرائيل تسيطر على حدود غزة وقاعدتها الجوية ومياهها الإقليمية. وبموجب الاحتلال غير القانوني الذي تمارسه إسرائيل، فهي ما زالت ملزمة باتفاقية جنيف الرابعة. ولذلك السبب، نهيب بمجلس الأمن أن يوجه، من خلال مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا، رسالة واضحة مفادها أنه لا يمكن السماح بمواصلة إنزال عقوبة جماعية بشعب غزة، لأنه يهدد عملية السلام التي يجب أن تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية، التي قدمت لنا صورة قاتمة عن الأزمة الإنسانية الشديدة في قطاع غزة. ومن الواضح أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل للسماح بحصول غزة على الوقود لتشغيل محطة الطاقة فيها غير كافية. وما زال هناك الكثير مما يتعين فعله للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية حقيقية.

ونود أن نشدد بصورة خاصة على إدانتنا دون تحفظ لجميع أعمال الإرهاب، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية. فتلك الصواريخ لا تصيب المدنيين فحسب، بل تقضي أيضا على آمال الفلسطينيين في التوصل إلى تسوية سريعة للحالة. غير أن الأعمال الانتقامية لإسرائيل ينبغي ألا تتسبب في معاناة المدنيين الفلسطينيين وقتلهم.

وما برحت روسيا تدعو إلى رفع الحصار عن قطاع غزة ومعالجة الحالة الإنسانية هناك. وترى موسكو أنه ينبغي ألا يؤخذ السكان الفلسطينيون رهينة للتوترات داخل السلطة الفلسطينية والتوترات المتعلقة بها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الفلسطينيين على التغلب على الأزمة الحالية،

وتفادي انهيار الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وتجنب وقوع كارثة إنسانية، والمساعدة على إنشاء المؤسسات الحكومية الفلسطينية، واستعادة الوئام بين الفصائل الفلسطينية، ومن ثم، إيجاد الظروف المواتية لإحراز التقدم صوب تسوية فلسطينية – إسرائيلية.

وتشارك روسيا في الجهود الجماعية من أجل تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٧، أرسلت روسيا إلى عمان شحنة كبيرة من المساعدات الإنسانية الموجهة إلى المدنيين الفلسطينيين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، في أعقاب مفاوضات مطولة مع إسرائيل، أُرسلت الأغذية والأدوية إلى الضفة الغربية لنهر الأردن من أجل إيصالها إلى متلقيها النهائيين، أي، سكان قطاع غزة. وننوي تقديم مزيد من الإمدادات الإنسانية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

وكما أعلنا عن ذلك في ١٧ كانون الأول/ديسمبر خلال مؤتمر المانحين الدوليين، الذي عُقد في باريس، نعمل حاليا على حل المسائل العملية المتعلقة بتقديم مساعدة إنسانية ومالية إلى السلطة الفلسطينية بمقدار ١٠ مليون دولار. وستخصص المساعدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة.

وينبغي للطرفين الآن بذل قصارى جهدهما لوقف الإرهاب والعنف والمواجهة المسلحة، وبالتالي، إيجاد الظروف المواتية لتشجيع التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتنفيذ القرار الذي اعتمد في أنابوليس. وكانت المسائل المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، لا سيما الحالة في غزة وضواحيها، في صلب الشواغل خلال المفاوضات التي عُقدت مؤخرا بموسكو بين وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، ووزيرة خارجية إسرائيل، تزيبي ليفني. وخلال المحادثات، جدد الجانب الروسي التأكيد على ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض الثقة وتأجيج التوترات والإضرار بتسوية مسائل الوضع النهائي. وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية تحدد بوضوح الالتزامات ذات الصلة التي ينبغي لجميع الأطراف أن تنفذها.

وسيشكل حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني حافزا على تشجيع التوصل إلى تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط. ويجب أن تكون هذه التسوية شاملة ومستندا تماما إلى القانون الدولي، ويجب أن تتضمن المسارين السوري واللبناني. وما انفكت روسيا تعمل على تحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك خلال الزيارة التي يقوم بها حاليا إلى المنطقة نائب وزير الخارجية ألكسندر سولطانوف، الممثل الخاص للرئاسة الروسية المعني بالشرق الأوسط.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): إن نظر مجلس الأمن في الحالة الراهنة الخطيرة في قطاع غزة يتسم بحسن التوقيت والصلة الوثيقة.

ولقد استرعى هذا الوضع اهتمام المجتمع الدولي برمته. ونثني بصورة خاصة على جهود جامعة الدول العربية للتعامل مع الأزمة في قطاع غزة من خلال عقد اجتماع طارئ في القاهرة بشأن هذه المسألة.

ونود أن نشارك الوفود الأخرى في تقديم الشكر للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بخصوص الحالة الإنسانية في قطاع غزة.

وفي هذا الظرف، ستقصر وفدي ملاحظاته على هذه القضية الهامة والموضوع الرئيسي لهذه المناقشة، الذي هو بالتحديد الأزمة الإنسانية الحالية في قطاع غزة.

إن إندونيسيا يساورها قلق بالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية الراهنة في قطاع غزة نتيجة للإجراءات الإسرائيلية. لقد أدى النقص في الوقود إلى توقف محطة الطاقة الوحيدة المتبقية في المنطقة عن العمل مما أغرق المنطقة في ظلام دامس وترك ثلث السكان البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة بدون كهرباء. ولقد تأثرت المستشفيات ومرافق معالجة المياه والإمدادات الغذائية بصورة حادة. ويعيش الشعب الفلسطيني حقا في ظروف قاسية للغاية ولا مبرر لها.

ونحن ندين هذه العقوبات الجماعية غير العادلة وغير الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني ولكل قوانين حقوق الإنسان. ويجب ألاّ يستمر هذا الوضع على الإطلاق. فعلى إسرائيل أن ترفع الحصار عن الوقود وأن تفتح معابر الحدود إلى غزة فورا. ولا بد من إتاحة المجال لمرور الواردات والصادرات ودخول العاملين في الحقل الإنساني إلى قطاع غزة. وينبغي أن يستمر بدون انقطاع وصول إمدادات الطاقة والكهرباء والأدوية ومواد الإغاثة والغذاء والمياه إلى غزة بصورة عاجلة.

ولقد أحطنا علما بقرار إسرائيل يوم أمس بتخفيف الحصار عن غزة ليوم واحد. إننا نطالب بفتح المعابر ورفع الحصار بصورة دائمة. وعلى إسرائيل الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والكف فورا عن جميع الإجراءات والممارسات غير القانونية التي تقترفها بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.

إن الأعباء التي يرزح تحتها الفلسطينيون أصبحت الآن أثقل بسبب التوغلات والعمليات العسكرية المتواصلة التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة. إن التوغلات العسكرية وإغلاق الحدود وكذلك مواصلة إطلاق الصواريخ لن تقدم حلا لجوهر المشكلة في المنطقة. بل على العكس، إنها تعزز دوامة العنف وتقوض كل الجهود الرامية إلى خلق بيئة مؤاتية لتحقيق الأهداف التي تضمنها إطار أنابوليس. وينبغي لكل الأطراف المعنية على الأرض أن تتحلى بضبط النفس وأن تمتنع عن كل ما من شأنه تقويض هذه الجهود.

ولا يزال الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي لتوفير المساعدات الطارئة والإنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة دورا هاما. ونشيد إشادة تامة بالأونروا، وبكل الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، وكذلك بالعدد الكبير من المنظمات غير الحكومية، على تفانيها والتزامها المتواصل في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وسيبقى وجود هذه الهيئات وتنسيق مساهماتها أمرا حاسما في الأشهر المقبلة. ويجب أن تضمن إسرائيل وصول المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة للتخفيف من هذا الوضع.

وإلى جانب الشواغل الإنسانية العاجلة، نشدد على الحاجة إلى إيجاد سبل تتيح استدامة الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، بما فيها تلك التي في قطاع غزة، وعلى أهمية توفير الظروف التي تسمح بالتنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بحرية الحركة. وهذا أمر هام بصورة خاصة نظرا لما للمعابر من أثر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للشعب الفلسطيني على أساس يومي.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يكرر دعمه الكامل لتحقيق رؤية قيام دولتين وفقا لخارطة الطريق وكل الجهود الرامية إلى إحلال سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، يقوم على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومرجعيات مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن اشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

إننا نجتمع اليوم للنظر في الوضع في قطاع غزة، الذي شهد تطورات مأساوية خلال الأيام القليلة الماضية. وفي ضوء هذه الأحداث الخطيرة، ترى فرنسا أن من المناسب في هذا الوقت أن ينظر مجلس الأمن في هذه المسألة.

لكننا نعتقد أنه ينبغي أولا أن نذكّر بالسياق الذي آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة. في الحقيقة، يجب علينا أن نتذكر الأفق الذي حددته الأطراف نفسها في أنابوليس، والهدف هو أنه يجب أن تسعى جميع الأطراف إلى إنشاء، دولة فلسطينية ديمقراطية، قبل نهاية هذا العام، قادرة على الاستمرار وتعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل. وهذا أمل وعملية يشملاننا جميعا.

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب قبل كل شيء دعم الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية في مفاوضاتهما التي بدأت مؤخرا بشأن القضايا الموضوعية. والإسرائيليون والفلسطينيون بحاجة إلى أن يتحلوا بالجرأة والإبداع كي يسيروا على الدرب الصعب نحو التوصل إلى تسوية. ويستلزم ذلك أيضا مواصلة الدعم السياسي والمالي لحكومة الرئيس عباس ورئيس الوزراء سلام فياض، كي يتمكنا من جعل رؤيتهما لدولة فلسطينية في المستقبل ذات مصداقية ويمكن تحقيقها.

وبالتحديد، يعني التحقيق أن الرسالة القوية الصادرة خلال مؤتمر المانحين للدولة الفلسطينية الذي عقد في باريس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ينبغي أن تترجم إلى عمل. وفي باريس، ومنذ ذلك الوقت، التزمت وفود ٨٧ بلدا ومنظمة دولية بتوفير مبلغ من المال بلغ حتى الآن ٧,٧ بليون دولار لدعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وإعادة بناء الاقتصاد في السنوات الثلاث المقبلة. ولذلك ينبغي لجميع الدول والمنظمات الدولية أن تقدم بالفعل المساعدات التي أعلنت عنها. وإلاّ، فلن يرى الشعب الفلسطيني تحسنا ملموسا في ظروفه المعيشية وسيعزز ذلك موقف معارضي عملية السلام.

ومن جهتنا، سوف نظل ملتزمين بصورة قوية. ويجتمع اليوم وزير الخارجية الفرنسي في باريس مع رؤوساء مؤتمر باريس المشاركين، وزير خارجية النرويج والسيد طوني بلير ومفوض الاتحاد الأوروبي، وذلك لضمان أن تكون هناك متابعة سياسية لمؤتمر باريس المعقود في ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

وإذ نعود إلى الوضع في قطاع غزة، تشدد فرنسا دائما على أهمية بناء الثقة على الأرض. ولمواصلة زخم مؤتمر أنابوليس، يجب على الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني أن يتمكنا من رؤية تطورات إيجابية في أوضاعهما فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والاقتصادية. وفي الوقت الحالي، للأسف، العكس هو الصحيح.

ويتوقف الأمر على الطرفين لينفذا التزاماتهما فورا لتنفيذ المرحلة الأولى من خارطة الطريق. وندرك جميعا ما الذي ينطوي عليه الوضع على الأرض. على إسرائيل أن تبذل المزيد فيما يتعلق بإطلاق سراح السجناء ورفع القيود المفروضة على الحركة في الضفة الغربية. وإسرائيل بحاجة إلى وضع حد لتوسيع المستوطنات وتفكيك المستوطنات غير الشرعية. أما الفلسطينيون، فعليهم مضاعفة جهودهم فيما يتعلق بالأمن ومكافحة الإرهاب.

ونحتاج في هذا السياق إلى تحليل التطورات الأخيرة التي وقعت في قطاع غزة. في الحقيقة، إنه منذ شهر حزيران /يونيه ٢٠٠٧، عندما وصلت حماس إلى السلطة بالوسائل العنيفة، وغزة تعيش في وضع متأزم لا يمكن استمراره ويمكن حله بقيام حوار فلسطيني داخلي.

وبالطبع، على حماس أن تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وان تتخلى عن العنف وأن تنفذ التزاماتها السابقة.

والحقيقة على الأرض، كما شرحها لنا بالتفصيل وكيل الأمين العام للشؤون السياسية من فوره، هي أن هناك تزايدا واضحا في أعمال العنف وتدهورا خطيرا في الوضع الإنساني. فهذا الوضع غير مقبول وينبغي معالجته.

إن فرنسا تدين العنف الحالي في جميع أشكاله. فقد أُطلقت مئات الصواريخ خلال الأشهر الأخيرة الماضية على الأراضي الإسرائيلية من قطاع غزة. إننا نطالب بأقوى العبارات الممكنة، بوقف إطلاق النار. فلا يمكن لأي دولة أن تتساهل مع مثل هذا التهديد لسكانها المدنيين دون اللجوء إلى حقها المشروع في الدفاع عن نفسها. ولكن لا ينبغي لهذا الحق أن يمارس دون تمييز. فعلى قوات الدفاع الإسرائيلية أن تتجنب المدنيين، الذين وقعوا مرة ثانية ضحايا وقتلوا أو جرحوا خلال العمليات في الأيام الأخيرة. علاوة على ذلك، فإن الحالة الإنسانية في الأراضي، التي كانت متردية بالفعل، أصبحت مثار قلق خطير في الأيام الأخيرة.

ولا يسعنا إلا أن نأسف شديد الأسف لقرار الحكومة الإسرائيلية فرض الحصار على غزة، وبخاصة ما يترتب عليه من قطع الكهرباء. فهذه الإجراءات ترقى إلى العقاب الجماعي لكل المدنيين، الذين يعانون بالفعل أشد المعاناة. وذلك أمر لا يمكن قبوله. وتدعو فرنسا إلى استئناف جميع إمدادات الوقود على الفور وإلى استمرار تقديم الخدمات الأساسية.

كذلك نكرر مطالبتنا مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي وبتشجيع من الأمين العام، بإزالة جميع العوائق التي تحول دون القيام بالأنشطة الإنسانية، ولا سيما فتح المعابر أمام السلع والأشخاص. ويتسم هذا التطور، وخاصة من خلال تنفيذ اتفاق التنقل والعبور، بأهمية حاسمة لتنفيذ الخطط التي تضطلع بها الحكومة الفلسطينية انبثاقا من مؤتمر باريس. وشأننا شأن وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، فإننا نهيب بكلا الطرفين الوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي.

وقد تلقينا مشروع البيان الرئاسي الذي قامت رئاسة المجلس الليبية بتعميمه. وتعرب فرنسا عن استعدادها للعمل على اعتماد نص يشدد على ما يساور المجلس من قلق إزاء الحالة برمتها. وفي هذا الصدد، نرى أن يعدّل النص المقترح ليأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد التدهور الراهن للحالة في غزة.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية، التي أكدت الحالة المفزعة للغاية التي سبق لنا الإلمام بأمرها.

وأشكر ممثليْ فلسطين وإسرائيل على بيانيهما، اللذين اشتملا على معلومات إضافية لمناقشة الحالة.

والظروف التي دفعتنا إلى عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن اليوم مدعاة لأسى الجميع وقلقهم. فالقيود على منافذ الوصول إلى قطاع غزة، وانعدام إمدادات الوقود وانقطاع الكهرباء – بغضّ النظر عن مداها وعواقبها بالنسبة للسكان – تحطم الآمال التي نشأت في التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة في المنطقة.

وتورد جميع وكالات الأنباء وكثير من المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة تقارير عن الحالة التي لا يمكن تحملها الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة. غير أن هذا المجلس ليس من وظيفته أن يتصرف بناء على تقارير هؤلاء الأشخاص وتلك المنظمات فحسب. فمهمة المجلس تتمثل بصفة رئيسية في تحليل التقارير الرسمية والتقييمات المتوازنة التي يزوده بها ممثلوه عن الحالة.

وإذا لم نصغ إلى من هم بمثابة أعين لنا في الميدان – كما لاحظنا منذ أيام قليلة حين ناقشنا الهجوم الذي وقع على قافلة للأمم المتحدة في دارفور – فسنفتح بابا للمشاكل لا سبيل إلى إغلاقه وينتهي بنا الأمر إلى فوضى كاملة. ولذلك، أود أن أذكّر في هذا الصدد بما قاله بعض ممثلي منظمتنا مؤخرا.

ويذكّر وفدي بأن الأمين العام أدلى ببيان يوم الجمعة الماضي قال فيه بوضوح شديد إن القرار الإسرائيلي بإغلاق المعابر الحدودية بين إسرائيل وقطاع غزة التي تستخدم للمساعدات الإنسانية يحرم السكان من إمدادات الوقود ذات الأهمية البالغة لضخ المياه وتوليد الكهرباء للمنازل والمستشفيات. وبعد أن دعا الأمين العام إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها الإضرار برفاه السكان المدنيين في غزة، أعرب أيضا عن أسفه للأفعال التي تمس السكان في جنوب إسرائيل. وذكّر كلا الجانبين بضرورة الامتثال للقانون الإنساني الدولي.

وفي نفس ذلك اليوم، صرح السيد هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بأن القيود المفروضة على منافذ الوصول إلى قطاع غزة لا يمكن تبريرها أو قبولها. وبعد أن أشار السيد هولمز إلى العواقب المدمرة لتلك التدابير، قال إنه برغم ضرورة التنديد بالهجمات التي تشن على إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، فإن رد القوات الإسرائيلية عليها غير متناسب. وأكّد وكيل الأمين العام أن موقفه الثابت يتمثل في أن ”هذا النوع من الإجراءات التي تتخذ ضد السكان في غزة لا يمكن تبريرها، حتى بتلك الهجمات الصاروخية“.

تلك هي تقييمات أرفع ممثلي هذه المنظمة، وهي تدفعنا إلى أن نحث مجلس الأمن اليوم على أن يبعث برسالة واضحة، أولا وقبل كل شيء، إلى حكومة إسرائيل. ونرى أن يكون النداء خالصا وبسيطا، ولكننا نرى من الضروري كذلك أن نكفل إدراك جميع الجهات الفاعلة في هذه المأساة أن لدى مجلس الأمن صورة عامة كاملة وإدراك تام لعدم امتثال عدة أطراف لمسؤولياتها.

إننا نشهد فصول مسرحية يمكن أن يقال إن لمختلف الممثلين فيها مسؤوليات مشتركة ولكنها متمايزة، إن جاز لي أن أقتبس عبارة عادة ما تستخدم في مجالات أخرى من أنشطة المنظمة. فالسلطة الفلسطينية ملزمة، من منظورنا، بالسيطرة على أنشطة الإرهابيين في أراضيها. تلك مسؤوليتها في هذه المسرحية، ولا بد أيضا من التذكير بالتزاماتها هنا. وينبغي حث دولة إسرائيل كذلك على احترام التزاماتها بوصفها خاضعة للقانون الدولي وعضوا في هذه المنظمة.

ولا بد أن يتصرف مجلس الأمن على نحو حازم وقاطع، إذ أن إدراج البند قيد المناقشة في جدول أعمال المجلس طوال العقود الستة الماضية سبب يدعونا جميعا إلى القلق، وينبغي أن يكون حافزا لنا على اتخاذ الإجراءات الحاسمة والمستمرة، التي أسلفت الحديث عنها. والآن، إذا لاحت في الأفق تسوية سلمية ونهائية للمشكلة، فعلى المجلس أن يقيّم إجراءاته تقييما دقيقا ليحدد ما يمكن أن يسهم منها إسهاما فعالا في إحداث تحسن مستدام في الحالة.

ويتفق وفدي مع الرأي الداعي إلى أن يقدم مجلس الأمن اليوم دليلا واضحا على إصراره على حماية المدنيين البالغ عددهم ٨٦٠ ٠٠٠ نسمة الذين يعانون في قطاع غزة. وقد تفاءلنا خيرا بما جاءت به الأنباء عن البدء برفع بعض القيود التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية نتيجة لما أعرب عنه المجتمع الدولي من قلق وللقيام بعملية نقد ذاتي آن أوانها داخل حكومة إسرائيل ذاتها. ويحدونا الأمل والثقة

في أن تعود الحالة سريعا إلى طبيعتها نتيجة للتقدم المحرز مؤخرا في عملية السلام الضرورية لإنهاء هذه المأساة.

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، التي نفهم، كما يفهم سفير إندونيسيا، أن الغرض منها تقييم الحالة في قطاع غزة، والحالة الإنسانية هناك بصفة خاصة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين ألقاهما ممثلا المملكة المتحدة وكوستاريكا.

بصراحة، إن المعلومات التي تلقيناها اليوم عن الحالة في قطاع غزة مثيرة للقلق. فإجراءات الحكومة الإسرائيلية أوصلت الحالة الإنسانية في غزة إلى حافة الهاوية، ولا يمكن تبريرها من أي منظور. ومع أن اعتداءات الجماعات الفلسطينية المسلحة من غزة على إسرائيل لا تسهم في عملية السلام، وأنها، على النقيض من ذلك، تعمل ضدها، فإنه لا يجوز للحكومة الإسرائيلية أن تصب كامل انتقامها على السكان المدنيين الأبرياء.

نحن نتفهم ونقبل أن لدولة إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، لكن ينبغي تنفيذ تدابير الدفاع عن النفس بصورة منضبطة تتناسب مع التهديد. وحتى أثناء الحرب الشاملة، لا يجوز حرمان السكان المدنيين من الوسائل الأساسية لبقائهم، مما يعرّض حياة مئات الناس الأبرياء للخطر. إن إجراءات الحكومة الإسرائيلية تنتهك كل القوانين الإنسانية، بما في ذلك أهم القوانين الدولية الأساسية. فهذه ليست إجراءات ديمقراطية ليبرالية تود أن تكون شريكاً عادلا في عملية السلام، بل إنها لا تؤدي إلا إلى تعميق الصراع.

وتحيط بنما علماً بقرار إسرائيل أن ترفع جزئيا الحصار الذي فرضته على غزة قبل أربعة أيام. لكننا لا نزال بعيدين عن الوضع الذي نقول فيه إن الحالة تحسَّنت. ويجب على هذا المجلس أن يطالب بوقف جميع أعمال العنف، وأن يطلب إلى الحكومة الإسرائيلية أن ترفع فورا الحصار الإنساني عن غزة. تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا أن نأمل معها لعملية السلام في الشرق الأوسط أن تواصل تقدمها وفقاً لتوقعات المجتمع الدولي.

السيدة ملادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أيضا أن أشارك الآخرين في شكر وكيل الأمين العام، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية المعمَّقة ولكن المثيرة للقلق، التي استمعنا إليها.

إن كرواتيا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيُلقى لاحقاً اليوم، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية. لقد انضمت كرواتيا إلى عضوية المجلس في اللحظة التي تجدد فيها الأمل بالوصول إلى سلام توافقي في الشرق الأوسط، بعد النتيجة الواعدة لمؤتمر أنابوليس للسلام. والالتزام الذي بدأ به كلا الطرفين المفاوضات الثنائية بصورة فورية، بعث فينا الطمأنينة. لذا، من المقلق أن نبدأ عام ٢٠٠٨ بمناقشة حول الشرق الأوسط، أثارتها الموجة الأخيرة من العنف والظروف الإنسانية المتردية ميدانيا. إن الحالة الإنسانية المتدهورة ومعاناة السكان المدنيين في غزة سبب مثير لقلقنا العميق. والقيود المفروضة مؤخراً لا تزيدنا إلا قلقاً، لعلمنا أنها تؤثر على منطقة يعتمد فيها أربعة من كل خمسة أشخاص على المعونة الأجنبية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

إننا شديدو القلق حيال تصعيد العنف القاتل في غزة وما حولها. ونشارك الآخرين الشاغل بأن الأعمال العدوانية ستضر بفرص السلام، ونحث على وضع نهاية فورية لتلك الأعمال من كلا الطرفين. وينبغي التشديد مجددا على أن كلا الطرفين ملزمان بالامتثال للقانون الإنساني الدولي، واحترام حياة المدنيين ورفاههم. ونخشى أن تكون ردود الفعل والتدابير التي تؤثر على السكان في مجموعهم عقبة كبرى أمام عملية السلام.

لقد شجعتنا الأخبار التي أفادت أن الحكومة الإسرائيلية تقوم بتخفيف القيود التي فرضتها على غزة في الأسبوع الماضي، ونأمل أن نشهد فتح عدد متزايد من نقاط العبور، ومواصلة توفير الخدمات الأساسية. هذا، واسمحوا لي أن أؤكد أننا نعترف بشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة، وبحقها في الدفاع عن النفس، ونطالب بالوقف الفوري للهجمات الصاروخية والقناصة على الأراضي الإسرائيلية.

نعتقد أن التقدم في العملية السياسية والدبلوماسية لا يزال مرتبطاً ارتباطا لا ينفصم بالتحسينات الملموسة ميدانيا. والوضع الهشّ للظروف الإنسانية المتردية في غزة, والتي زادت من تفاقمها الأزمة الأخيرة، يسهم في عدم الاستقرار بشكل خطير، مثل سقوط الصواريخ المتواصل على الأراضي الإسرائيلية. لذا، فإننا نطلب إلى جميع الأطراف أن تعمل بحكمة وضبط للنفس، وأن تتابع الالتزامات المتفق عليها في مؤتمر أنابوليس، وخاصة مواصلة التفاوض بإرادة طيبة، أثناء تنفيذ الالتزامات الواردة في المرحلة الأولى من خارطة الطريق.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية وعلى الدعم المتواصل من الأمم المتحدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

إن الولايات المتحدة تشاطر المجتمع الدولي الشواغل بشأن الحالة الراهنة الصعبة في غزة، وأزمة الشعب الفلسطيني، وهي أزمة تشغل اهتمامنا. ونحن، والحالة هذه، ينبغي ألا يغيب عن بالنا كيف وصل الوضع إلى ما هو عليه، ولا عما نفعله لكي تكون غزة جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية.

أود أن أوضح أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن الناس في غزة. بل سنواصل توفير المعونة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية لأهالي غزة. لكننا نعتقد أن الحالة الراهنة في غزة هي نتيجة سياسات حماس وأعمالها، ولا سيما إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل، على الرغم من الانسحاب الإسرائيلي الكامل عام ٢٠٠٥. لذا، فإن حماس هي المسؤولة في النهاية عن الحالة الراهنة.

إن الولايات المتحدة تدين، بأقوى العبارات، استمرار الجماعات الإرهابية في إطلاق الصواريخ والقذائف من غزة على إسرائيل. وهذه الاعتداءات على المدنيين الإسرائيليين يجب أن تتوقف. ونتوقع من الحكومة الإسرائيلية، حين تردّ على هذه الاعتداءات، أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لتفادي إصابات المدنيين، وتخفيف الأثر على المدنيين الأبرياء في غزة.

لقد قالت الحكومة الإسرائيلية إنها لن تسمح بتطور الأزمة الإنسانية في غزة، وأنها ستضمن استمرار تدفق الإمدادات الإنسانية، بحيث تتواصل تلبية الاحتياجات الأساسية لأهالي غزة. وقال الإسرائيليون إنهم يتفهمون ضرورة السماح بالوقود والكهرباء في غزة. وفي مناقشاتنا الخاصة مع القيادة الإسرائيلية، شددنا على أهمية تفادي أزمة إنسانية في غزة. إننا لا نريد للمدنيين في غزة أن يعانوا. ونعتقد أيضا أن فكرة رئيس الوزراء سلام فياض بالسماح بأن يكون للسلطة الفلسطينية دور أكبر على المعابر الحدودية قابلة للتفكير.

وحماس التي استولت على السلطة بالعنف في حزيران/يونيه، تحاول استغلال الحالة الراهنة، وهي الحالة التي صنعتها بنفسها. فينبغي للمجلس ألا يقع في هذه المصيدة. ولو كانت حماس تهتم برفاه أهالي غزة أكثر من اهتمامها ببرنامجها السياسي، لوضعت حداً للهجمات الصاروخية الجارية على إسرائيل، وتخلت عن سيطرتها غير الشرعية على غزة والسلطة الفلسطينية، بقيادة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض.

إننا نتطلع إلى إعادة توحيد غزة مع الضفة الغربية تحت القيادة الشرعية والمسؤولة للسلطة الفلسطينية. وحتى ذلك الحين، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على دعم القادة الشرعيين للسلطة الفلسطينية – الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض.

لن تتحقق أبدا مطامح الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في السلام والأمن عن طريق العنف. ولا يمكن تحقيق مستقبل أفضل لكلا الشعبين إلا عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية. ولهذا فإن الرئيس بوش قد أكمل للتو رحلته إلى الشرق الأوسط، من أجل تعزيز دعم الولايات المتحدة الكامل للتوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات.

وبينما نعالج الحالة القائمة في غزة، يجب أن نواصل التركيز على الهدف الطويل الأجل المتمثل في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومتصلة جغرافيا ومستقلة وقابلة للبقاء. وإن تحقيق هذا الهدف يحظى بأهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة لدرجة أننا نستثمر من أجله قدرا كبيرا من رصيدنا السياسي. وبالإضافة إلى الجهود الشخصية التي يبذلها الرئيس بوش ووزيرة الخارجية رايس، قام الرئيس بتعيين الفريق وليامز فرايزر لرصد وتيسير التقدم المحرز فيما يتعلق بخارطة الطريق، والفريق كيث دايتون لمساعدة الفلسطينيين في سعيهم من أجل إضفاء الطابع الاحترافي على قواتهم الأمنية، والفريق أول جيم جونز للعمل مع الطرفين والشركاء الإقليميين لبلورة بعض الأفكار بشأن مفهوم الأمن بالنسبة لدولة فلسطين في المستقبل.

وفي رأينا أن الجهود المبذولة لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن تتقدم على أربعة مسارات. أولا، من الضروري أن يفي الطرفان بالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق، مثلما أعاد الطرفان تأكيد ذلك في أنابوليس. وبالنسبة للإسرائيليين، يتضمن ذلك إنهاء توسيع المستوطنات وإزالة المخافر الأمامية غير المأذون بها. وبالنسبة للفلسطينيين، يتضمن ذلك مواجهة الإرهابيين وتفكيك هياكلهم الأساسية.

ثانيا، يتعين على الفلسطينيين بناء اقتصادهم وإقامة مؤسساتهم السياسية والأمنية، بمساعدة إسرائيل والمجتمع الدولي. ويحقق ممثل المجموعة الرباعية، طوني بلير، تقدما مهما فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الفلسطينية وبناء المؤسسات، ويقيم علاقات عمل جيدة مع رئيس الوزراء، فياض، ووزير الدفاع الإسرائيلي، باراك.

والمسار الثالث هو المسار الدولي. وقد عبّر المجتمع الدولي، في باريس وفي أنابوليس على السواء، على تأييده لهذه الجهود تأييدا تاما. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لمبادرة السلام العربية وتعتقد أن الدول العربية الملتزمة بتحقيق السلام الإقليمي ينبغي أن تعمل على الاتصال بإسرائيل.

أخيرا، تعتبر المفاوضات الثنائية التي يجريها الطرفان أساسية لإقامة تسوية سلمية تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. والطريق الوحيد لتحقيق سلام دائم يتمثل في قيام الطرفين العمل معا على اتخاذ القرارات الصعبة وتنفيذها، من أجل إقامة الثقة فيما بينهما. وتعتقد الولايات المتحدة أن الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت سوف يتخذان تلك القرارات، لأنهما يقدران أهمية الديمقراطية في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار. ويحدونا الأمل في أن تتمكن أفرقتهما من التفاوض بجدية، وتناول جميع القضايا الجوهرية الصعبة فيما بينهما.

ومن المهم الإبقاء على زخم رؤية الدولتين، الذي تولّد في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر، وعُقد على أساسه لاحقا مؤتمر المانحين في باريس

في كانون الأول/ديسمبر. وما زلنا ملتزمين بإقامة دولة فلسطينية. ومن شأن إقامة دولة فلسطينية أن تعزز الاستقرار في الشرق الأوسط ويساهم في تحقيق الأمن للشعب الإسرائيلي. وكما قال الرئيس بوش، لقد تأخرت كثيرا إقامة الدولة الفلسطينية. ويحق للفلسطينيين إقامة دولتهم هذه.

إننا نعلم أن أعضاء المجلس يشاطروننا تلك الرؤية. وسنعمل للحصول على تأييدهم، بينما سنواصل العمل من أجل تحقيق مستقبل أفضل للفلسطينيين وللإسرائيليين ولجميع شعوب الشرق الأوسط.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب وفد الصين بعقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بناء على طلب جامعة الدول العربية. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام، لين فاسكو، على إحاطته الإعلامية.

ونشعر بالأسف لأن نرى أنه بعد أن بدأ الفلسطينيون والإسرائيليون للتو في التفاوض بشأن المسألة الجوهرية للوضع النهائي، استمر تدهور الوضع الأمني والإنساني في فلسطين، ولا سيما في قطاع غزة. إن المواجهة والصراع بين الجيش الإسرائيلي والعناصر الفلسطينية المسلحة تسببا في حدوث خسائر كثيرة على كلا الجانبين، بما في ذلك الخسائر بين المدنيين الأبرياء. وتسبب الحصار الكامل الذي فرضته إسرائيل على غزة منذ يوم الجمعة الماضي في حدوث نقص في الأغذية وفي مياه الشرب والوقود والكهرباء والاحتياجات اليومية الأخرى، جاعلا الوضع الإنساني في غزة أكثر خطورة.

وتشعر الصين بقلق عميق إزاء هذا الوضع. والمحنة الحالية للمليون ونصف المليون من سكان غزة أمر غير مقبول. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء فوريا لمنع المزيد من التدهور في الوضع. وكخطوة أولى لتخفيف الأزمة الإنسانية، نهيب بإسرائيل أن تضع على الفور حدا لجميع عملياتها العسكرية في غزة، وأن ترفع عنها الحصار، وأن تفتح جميع نقاط العبور من أجل تيسير وصول الإمدادات الإنسانية إلى غزة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يوفر المجتمع الدولي مساعدات إنسانية جديدة للفلسطينيين.

إن ضمان الوفاء بجميع الاحتياجات الأساسية للفلسطينيين، لكي يعيشوا متحررين من الخوف والعوز وفي كرامة، هو الغرض النهائي لإقامة السلام والوسيلة الأساسية اللازمة لتحقيقه. وفي حين أن للمجتمع الدولي توقعات كبيرة فيما يتعلق بالعملية التي بدأت في مؤتمر أنابوليس، تزداد معاناة الفلسطينيين في غزة في حياتهم اليومية، بدلا من جنيهم مكاسب السلام. كيف نتوقع منهم أن يثقوا بعملية السلام ويؤيدوها؟

إننا نتفهم الشواغل الأمنية لإسرائيل ونعارض أي هجمات تستهدف المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. ومع ذلك، فقد برهن التاريخ مرة أخرى على أن الرد على العنف بالعنف وفرض العقوبات الجماعية لن يوفرا الأمن لأي طرف ولن يساهما في حل القضايا؛ إنهما يزيدان فقط من تفاقم المواجهة وانتشار عدم الثقة بين الطرفين، اللذين يجلبان بدورهما مزيدا من المعاناة لكلا الشعبين. وإذا استمر الصراع المسلح بين الطرفين، فإن آفاق قيام إسرائيل وفلسطين، كدولتين مستقلتين تعيشان في سلام، تصبح بعيدة المنال.

وعند هذا المنعطف، تواجه الجهود المبذولة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط فرصا جديدة وتحديات معقدة. وإذا أردنا ضمان أن تكون سنة ٢٠٠٨ سنة تحقيق الأمل بالنسبة لكلا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، من الضروري أن يبذل كلا الطرفين الجهود من أجل التغلب على الصعوبات والعوائق التي تعترض طريق السلام. لقد أصبحت الأزمة الراهنة في غزة تشكل تحديا حقيقيا؛ فإذا ما تمت

إدارتها وحلها بصورة مناسبة فسوف تؤثر تأثيرا قويا على آفاق محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من بذل الجهود الدبلوماسية وأن يضمن تنفيذ أحكام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، في الشرق الأوسط. وينبغي حث الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن القيام بأي إجراء قد يؤدي إلى تفاقم الوضع. وفي الوقت ذاته، ينبغي اتخاذ إجراءات موازية لتحقيق الاستقرار في قطاع غزة وللتوصل إلى حل طويل الأجل يؤدي إلى تحسين الوضع الإنساني على الأرض.

مرة أخرى، ندعو الطرفين المعنيين إلى العمل معا نحو تحقيق المصالح العامة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لحل الأزمة. كما ندعو الطرفين إلى رفض أي تدخل، والتوصل إلى توافق داخلي في الآراء، والمضي قدما بعملية المفاوضات. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، على استعداد في جميع الأوقات لتقديم أي مساعدة مفيدة.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، وشأني شأن الآخرين الذين تكلموا قبلي، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية. ويؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل سلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الحالة في قطاع غزة وجنوب إسرائيل لا يمكن فصلها عن مسألة إسرائيل وفلسطين ككل. ولا يمكننا، بطبيعة الحال، أن نبقى غير مبالين. وكما فعل الاتحاد الأوروبي، أعربت بلجيكا، في عدة مناسبات، عن قلقها العميق إزاء اندلاع أعمال العنف خلال الأيام القليلة الماضية. وبلجيكا تدين إطلاق الصواريخ المتكرر من غزة على إسرائيل. ومع أننا نسلم بحق إسرائيل في كفالة أمنها وأمن مواطنيها، فإن بلجيكا ترى أن أي رد إسرائيلي لا بد أن يراعي مبدأي التناسب والتمييز فهما في صميم القانون الإنساني. وتعرب بلجيكا عن أسفها لسقوط ذلك العدد المفرط من المدنيين على كلا الجانبين ضحايا للعنف العشوائي وتناشد الجانبين ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس.

والحالة الإنسانية للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة بالغة الخطورة وهي ناجمة بصورة مباشرة عن تصاعد أعمال العنف. ولكن ليس من الأمانة أن نحمل المسؤولية عن هذه الحالة لطرف واحد بمفرده. ولا بد من الإدانة بدون تحفظ لإطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين، وإن كان ذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال فرض حصار على قطاع غزة يأخذ جميع السكان المدنيين رهائن، وخاصة حينما تعاني غزة بالفعل أزمة إنسانية وصحية.

وتشكل حماية المدنيين ومساعدتهم التزاما على عاتق جميع أعضاء المجتمع الدولي. ولذلك، نناشد السلطات الإسرائيلية أن ترفع بالكامل التدابير التقييدية المفروضة بحيث يمكن أن تستأنف بشكل اعتيادي إمدادات الأدوية والأغذية والوقود وتتمكن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين لفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والوكالات الأخرى للأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من مواصلة القيام بأعمالها.

وكما قلت من فوري، فإن العنف في قطاع غزة وحولها جزء لا يتجزأ من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي يكمن في صميم شواغلنا الدبلوماسية. وقد أعيد إطلاق عملية السلام في أنابوليس مؤخرا، سعيا إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، داخل حدود آمنة

ومعترف بها دوليا. وقد استثمر طرفا الصراع، الإسرائيليون والفلسطينيون كلاهما، في هذه العملية، مثلما استثمرت البلدان العربية. وواجبنا اليوم، على أساس فردي وبوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، أن نبذل قصارى جهدنا للمحافظة على سلامة هذه العملية، وبالقيام بذلك، فإننا نحمي الآمال التي بُعثَت بين السكان الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين عانوا لفترة أطول مما ينبغي من حالة جمود دامت لعدة عقود بالفعل. ولا يمكن أن يؤخذ هذا الأمل في السلام رهينة من جراء تصعيد عشوائي لأعمال العنف.

إن الحوادث المثيرة للقلق التي وقعت في الأيام القليلة الماضية أوصلتنا إلى حالة عودتنا عليها تماما عملية السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، وبعد شهرين من اجتماع أنابوليس وشهر واحد من مؤتمر باريس، فإن وفدي يرفض الاعتقاد بأن الفصل الناشئ بين العملية الدبلوماسية والحالة على أرض الواقع يمكن أن يعرّض الآمال التي ولدت بشكل شرعي من رحم الالتزام المشترك للطرفين والمجتمع الدولي للخطر.

وينبغي ألا يجعلنا الاهتمام العاجل الذي تتطلبه الحالة في قطاع غزة وجنوب إسرائيل ننسى البوادر الملموسة للالتزام المستمر من جانب الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت. وإلى جانب اجتماعاتهما المنتظمة ومفاوضات الخبراء، شعرنا بالسرور الأسبوع الماضي إذ شهدنا بداية حوار بين الوزيرة ليفني وكبير المفاوضين أحمد قريع بشأن المسائل التي تكمن في صميم الوضع النهائي.

لقد آن الأوان لتنفيذ فعال للالتزامات التي قطعت، بدءا بالتزامات خريطة الطريق، سواء من الجانب الفلسطيني، في ما يتعلق بالأمن، أو من الجانب الإسرائيلي، والتي تعني بشكل خاص، الوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر إلى المستقبل وأن يلزم نفسه بشكل حاسم بالعمل مع الطرفين. وهذا النهج يشكل الطريق الذي اتخذته بلجيكا بالترافق مع شركائها الأوروبيين وأعضاء المجموعة الرباعية. وفي ضوء مبادرة السلام العربية والتأييد المعرب عنه لعملية أنابوليس للسلام، نثق بأن البلدان العربية ستحذو حذونا.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): إن عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن أمر ضروري وحسن التوقيت للاستجابة للحالة الإنسانية الحرجة في قطاع غزة المحتل. وأشكركم، سيدي الرئيس، على الجهود التي بذلتموها بصفتكم رئيس المجلس لعقد هذه الجلسة. كما أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية، وأشكر أيضا ممثلي فلسطين وإسرائيل على آرائهما بشأن المسألة.

ونظرا لأن هذه الجلسة تعقد استجابة للحالة الإنسانية الطارئة في قطاع غزة، سأقصر بياني على هذه المسألة بعينها. ونؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الحالة الإنسانية في قطاع غزة المحتل، وهي مسألة ظلت لوقت طويل مدعاة القلق البالغ للمجتمع الدولي والأمم المتحدة والمجلس، قد ازدادت سوءا منذ التصعيد الذي حصل مؤخرا للحملة العسكرية التي شنتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون هناك. وقد أدت الحملة إلى وقوع مقتل عشرات من الأبرياء، ومن بينهم نساء وأطفال، وإلى إصابة عشرات آخرين بجراح.

والتدابير التي اتخذتها إسرائيل في الأيام القليلة الماضية، مثل الإغلاق المكثف للأراضي الفلسطينية المحتلة بإحكام

إغلاق جميع المعابر الحدودية، ومنع إيصال الإمدادات الغذائية، ومواصلة تخفيض إمدادات الوقود، بل والقطع الكامل لإمدادات الوقود للمحطة الكهربائية الرئيسية في غزة، أدت إلى تدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة المحتل إلى مستوى مروع. وعلى النحو الذي أبلغ به ممثل فلسطين، فإن تلك التدابير للعقاب الجماعي أضرت بالفعل بالسكان على أرض الواقع، الذين يتعين عليهم أن يعيشوا في الظلام وبدون تدفئة بسبب تعليق الإمداد بالكهرباء والوقود. والأكثر خطورة أن وقف مولدات الكهرباء في المستشفيات من جراء تعليق الإمداد بالوقود يضر بحياة المرضى ويؤدي إلى احتمال حدوث آثار صحية سلبية على السكان المدنيين.

إن الدول الأعضاء تصر دائما على أن أي حل للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية يجب ألا يقوم على أساس ضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة خاصة به فحسب، بل أيضا ضمان الأمن لإسرائيل، وهي دولة أقامت فييت نام علاقات طبيعية معها وتحافظ على هذه العلاقات. وبالرغم من ذلك، فإننا نعتبر الإجراءات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، مثل أي عمل يستهدف حرفيا المدنيين الأبرياء في أي بلد، إجراءات لا مبرر لها، حتى وإن كانت بداعي الأمن أو تحت أي ذريعة أخرى. وهذه الأعمال، التي تشكل انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا تسبب معاناة كبرى للسكان على أرض الواقع فحسب، بل هي تقوض أيضا عملية السلام في الشرق الأوسط، التي اكتسبت زخما جديدا على أثر مبادرة السلام العربية ومؤتمري أنابوليس وباريس.

وقد انضمت فييت نام إلى بلدان أخرى لدعوة إسرائيل إلى الاستجابة لنداء الأمين العام والمجتمع الدولي لوضع حد فوري لتلك الإجراءات، وفتح المعابر الحدودية وإعادة توريد الوقود والإمدادات الطبية والغذائية إلى سابق عهدها الطبيعي وإلى تأمين وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحتل، تخفيفا لمعاناة السكان الفلسطينيين المدنيين المقيمين هناك، والتي لم يسبق لها مثيل في الماضي، والمساعدة على إعادة عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها.

إننا ندعو المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى أن تقدم للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل المساعدات الإنسانية والطارئة اللازمة، بغية مساعدتهم على التغلب على هذه الأزمة الإنسانية. وفييت نام، من جهتها، مستعدة، كعهدها دائما، للإسهام في ما يبذله المجتمع الدولي من جهود جماعية في هذا المجال. ونحن نؤيد، وسننضم إلى، الإجراء المناسب التوقيت الذي سيتخذه المجلس بإصدار بيان رئاسي بشأن هذه القضية. ونتطلع إلى العمل بصورة بناءة مع أعضاء المجلس الآخرين بغرض اعتماد هذا البيان، على أساس مشروع النص الذي عمم فعلا.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

بداية، أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس هذا الصباح.

منذ انتهاء مؤتمر أنابوليس، الذي لم يمض على انتهائه إلا شهور قليلة، وكما أكد المراقب الدائم عن فلسطين، صعَّدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، أي قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء، تقتل، بكل أسف، وتعتقل وتروع وتجوع كذلك.

ما الهدف من هذا التصعيد مباشرة بعد انتهاء مؤتمر أنابوليس؟ سؤال يستحق الطرح، وأعتقد أن الإجابة عنه لا تتطلب ذكاء متوقدا أو تفكيرا طويلا. للأسف، ليس في ما يقوم به الإسرائيليون جديد. فتجاهل القانون الدولي،

لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، الخاصة بمعاملة المدنيين تحت الاحتلال، واللجوء إلى العقاب الجماعي، أعتقد أننا نسلم جميعا بأنه مسلك إسرائيلي ثابت، لكن ذاكرتنا يبدو في كثير من الأحيان أنها انتقائية. ولكن ما لم نكن نتصور أن تقوم به السلطة المحتلة هو تحويل مليون ونصف المليون من البشر إلى سجناء في مساحة ضعيفة من الأرض، تمنعهم من الحركة، من الدخول والخروج، وتمنع عنهم حتى الضروريات لاستمرار الحياة: كالغذاء والدواء والوقود، مهما كان مصدرها، حتى الأونروا، التابعة لهيئة الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، تمارس عمليات عسكرية بأحدث أنواع الأسلحة وأكثرها فتكا، ضحاياها – في المقام الأول وبصورة مستمرة – مدنيون، بينهم نساء وأطفال وشيوخ.

ومما يؤسف له أن في كلام المندوب الإسرائيلي هذا الصباح ما يوحي بأنهم يعاقبون الفلسطينيين لأنهم انتخبوا هذه الحركة من الفلسطينيين لا غيرها. وأتساءل: بماذا يمكن أن يوصف هذا العمل؛ كيف يمكن أن يصنف منع الغذاء والدواء والوقود والحركة عن مليون ونصف المليون إنسان؟ تشاهدون أيها السادة بأم أعينكم ما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد سمعتم كلكم تصريحات المسؤولين في الأونروا على الأرض – كما أشار إليه السفير أوربينا. والسيدة كارين أبو زيد، المفوضة العامة للأونروا، قالت بأعلى صوتها: نحن قلقون جدا، بل نشعر بالخوف الشديد لما يجري. وسمعتم تصريحات مدير عمليات الأونروا، التي قال فيها إن أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ فلسطيني، من سكان مدينة غزة غارقون الآن في ظلام دامس، وأن المخابز أغلقت أبوابها ومولدات الطاقة في المستشفيات لا تعمل حتى في الأقسام الضرورية، وهذا ما أكده السيد باسكو هذا الصباح. وأضاف في ندائه اليائس هذه العبارة المريرة: ”إن غزة لا تكفيها كميات من الغذاء تدخل محملة على شاحنات فقط، بل المطلوب الحفاظ على كرامة الإنسان“. أو لا تعني شيئا لهذا المجلس، كرامة الإنسان وحياته؟ لا نعتقد أن مثل هذه الممارسات ضد المدنيين يمكن أن يُقبل لها أي مبرر أو أن توضع على نفس المستوى مع أي عمل.

لقد بلغت الأوضاع الإنسانية في غزة، نتيجة الإغلاق الجائر، حدا لا نظير له في السوء في أي مكان آخر. نعم، يقتل المدنيون، بما فيهم الأطفال، بأفتك الأسلحة، والمرضى يموتون بسبب منع سلطة الاحتلال دخول الأدوية وعدم قدرة المستشفيات على العمل، والسكان بأسرهم مهددون بالموت جوعا بسبب منع الغذاء عنهم. الناس يعيشون في ظلام دامس، وأجزاء واسعة من القطاع تغرق في مياه المجاري غير المعالجة، بعد أن تعذرت معالجتها وضخها، بسبب منع الإسرائيليين دخول إمدادات الوقود إلى القطاع نتيجة إغلاق كل المعابر. كل هذا لأن سلطة الاحتلال – وأكرر: سلطة الاحتلال – قررت اعتبار غزة كيانا معاديا. وهي سابقة لم يعرف لها نظير في الماضي من قبل أي محتل عرفه التاريخ.

لقد بلغت الأوضاع الإنسانية في غزة المحتلة مبلغا يستدعي، وبشكل عاجل، أن يتحمل هذا المجلس مسؤولياته. وأرجوكم أن تتذكروا ما حدث في الماضي القريب عندما تقاعس هذا المجلس في مواقع أخرى. هل أذكركم بأسماء؟ إن على المجلس بموجب المسؤوليات المناطة به بحكم الميثاق اتخاذ الإجراءات العاجلة لحماية السكان في قطاع غزة مما يتعرضون له من محاولات إبادة من سلطة الاحتلال. ويؤسفني ألا أجد تسمية أخرى لما يجري. إن على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات العاجلة لرفع الحصار عن قطاع غزة فورا، قبل فوات الأوان. أو لم تسمعوا مرة أخرى نداء منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي قالت أمس إنها ستتوقف خلال يومين عن توزيع المساعدات التي يعيش عليها بشكل كامل

أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ فلسطيني إذا استمر الوضع. ويجب، حتى من منطلق أخلاقي، ألا يترك المجلس الإسرائيليين يتصرفون كما يحلو لهم، يقفلون ويفتحون، يدعون شاحنة وقود تمر ثم يقفلون اليوم الثاني. يجب أن يلزم المجلس إسرائيل، كسلطة قائمة بالاحتلال، باحترام القانون الدولي، وبدايته وضع حد للحصار والإغلاق. أريد أن أذكر أن أمام المجلس مشروع بيان رئاسي، ركز على الجانب الإنساني استجابة لما عبرتم عنه أمس في اجتماعنا التشاوري. نأمل أن يلقى اهتمامكم.

الرئيس: أستأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس. وأعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد سلام (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، يسعدني، باسم المجموعة العربية، أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة على تولي بلدكم الشقيق رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على ثقة تامة بأنكم ستديرون أعمال المجلس بكل حكمة واقتدار. وأود أن أشيد برئاسة سلفكم الممثل الدائم لإيطاليا على إدارته الحكيمة والمتميزة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

كما أتقدم باسم المجموعة العربية بالتهنئة للأعضاء الجدد في مجلس الأمن، ونتمنى لهم النجاح والتوفيق في هذا المجلس الموقر. وأتقدم باسم المجموعة العربية بالشكر على الاستجابة السريعة لعقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن لبحث الأحداث الأخيرة في قطاع غزة والضفة الغربية.

إن جرائم الحرب ترتكب الآن بحق السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية على يد إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، التي لم تتوقف مطلقا رغم كل الجهود التي بُذلت لإحلال السلام، عن ارتكاب جرائمها وانتهاكاتها الوحشية لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني. ويؤسفني أن أبلغكم، في هذا الصدد، بأن الدولة القائمة بالاحتلال قتلت خلال الأيام العشرة الماضية ما لا يقل عن ٤٠ فلسطينيا، منهم سبعة أطفال. وفي آخر تصعيد لهذه العمليات، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية، بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، هجوما واسع النطاق على مناطق مدنية في غزة مستهدفة حي الزيتونة والشجاعية. فقد قامت قوات الاحتلال باجتياح المنطقة بالدبابات والعربات المصفحة والجرافات، تحت غطاء المروحيات المقاتلة والطائرات الحربية. ولا بد أن تعمل الدولة القائمة بالاحتلال على تهدئة الأمور واتخاذ التدابير الكفيلة ببناء الثقة، لدعم المفاوضات المباشرة التي استؤنفت بين الفلسطينيين والجانب الإسرائيلي، بدلا من الأعمال العدوانية غير القانونية التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال لتعكر بها الأجواء مقوضة بذلك جهود السلام وُمذَكِّية دورة العنف المرعبة التي طالما عانت منها شعوبنا. إن ما يشهده قطاع غزة من عدوان يلقي بالشكوك حيال جدية المفاوضات التي بدأت منذ مؤتمر أنابوليس وتواصلت بين الأطراف الفلسطينية والإسرائيلية، والتي تصب جميعها في الأساس إلى إنهاء الاحتلال وإعادة الأراضي الفلسطينية. كل تلك الشكوك ولدتها الأحداث الأخيرة في قطاع غزة.

إننا نطالب بوقف فوري للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية ورفع الحصار المفروض عليهما وعلى الأراضي الفلسطينية كافة، كما نطالب بفتح المعابر لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية الدولية العاجلة التي منعت قوات الاحتلال وصولها إلى المناطق المنكوبة. لقد أدى قطع الكهرباء عن قطاع غزة إلى حدوث كارثة إنسانية شلت الحياة بشكل كامل، حتى أن المستشفيات والمرافق الصحية والإنسانية عجزت عن تقديم أبسط الخدمات الصحية الطارئة. كل ذلك بسبب اعتبار الحكومة الإسرائيلية قطاع غزة كيانا معاديا مخالفة بذلك كل القوانين والأعراف الدولية التي تؤكد أن قرار الحكومة الإسرائيلية غير قانوني وغير شرعي.

إن الدول العربية تدعو مجلس الأمن، من خلال هذه الجلسة الطارئة، إلى القيام بمسؤولياته القانونية والإنسانية والسياسية لوقف ذلك العدوان الذي لا يحترم أبسط حقوق الإنسان ولا ينسجم مع تطلعات ومواقف الدول الراعية لعملية السلام. كما أننا نطالب بإجراء تحقيق دولي في الجرائم الإسرائيلية العدوانية التي يشهدها قطاع غزة، لوضع حد لتلك الجرائم الخارجة عن احترام الشرعية الدولية والقوانين الإنسانية الدولية. كما أننا نطالب بتحرك سريع للجنة الرباعية للقيام بمسؤولياتها تجاه ما يحدث في قطاع غزة والضفة الغربية.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعيات مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية، والوفاء كذلك بجميع الالتزامات والاستحقاقات التي نصت عليها خريطة الطريق، التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وبذلك يتحقق السلام الدائم والعادل والشامل في الشرق الأوسط لما فيه مصلحة جميع دوله وشعوبه.

الرئيس: ما زال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. واعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة الثالثة عصرا.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.